خريطة الشيعة في العراق ما بين التوحُّد والفُرقة

تلعب الشيعة في العراق دورًا مهمًا في صياغة معالم المستقبل السياسي لعراق ما بعد صدام؛ حيث لا تتميز فقط بالأغلبية العددية التي تقدر بحوالي 60% من الشعب العراقي أو أكثر؛ بل بمذهب ديني يكسب الشخصية الشيعية وتوجهاتها السياسية خصوصية واضحة، وخبرة تاريخية متمايزة تلقي بظلالها على رؤى الشيعة للعالم، وأنسب طرق التعامل معه.

لرسم خريطة الشيعة في العراق بدقة أكبر لا يكفي النظر إلى البُعد الفكري والتنظيمي للشيعة العراقية؛ بل لابد من رصد الموقف الشيعي تجاه متغيرات الواقع السياسي في عراق ما بعد صدام، وهو الواقع المرتبط بقضيتين رئيسيتين؛ وهما: كيفية التعامل مع المحتل الأمريكي. وما هية الشكل الأفضل لنموذج النظام السياسي في عراق ما بعد الاحتلال؟ ومن هنا ستعتمد هذه الورقة على جزئين رئيسيين: الأول- يختص بدراسة الجماعة الشيعية ذاتها بفكرها وتحولاتها وتنظيماتها، والثاني- يسعى لعرض موقف القوى الشيعية المختلفة من إشكاليتين رئيسيتين مرتبطتين بعضهما ببعض؛ الأولى- الموقف تجاه الاحتلال الأمريكي، والثانية- الصيغة السياسية المقبولة لحكم العراق في المستقبل؛ وذلك في محاولة لمعرفة المحاور الرئيسية التي يجتمع حولها الشيعة في العراق، وتلك التي يختلفون حولها؛ حتى يمكن رسم معالم الخريطة الشيعية بعيدًا عن إطلاق العموميات، أو الإفراط في التجزئة.

أولاً- الشيعة في العراق تواصل أم انعزال:

مما لاشك فيه أن الشيعة في السياق العراقي يمثلون جماعة متمايزة، ولكن ما هي علاقاتهم بمركز الدولة العراقية وباقي طوائف الشعب العراقي؟ وما هي المعالم الرئيسية الحاكمة لفكر الشيعة العراقية وتيارات المدارس المختلفة داخله؟ إنها أسئلة أساسية تحاول هذه الجزئية من الورقة أن تقدم إجابات عنها. وتنبع أهمية تناول مرحلة ما قبل سقوط صدام؛ في قدرتها على تقديم تفسير لما يحدث ما بعد سقوط النظام البعثي.

أ – الشيعة في السياق العراقي الأوسع:

خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر؛ اعتنق كثير من سكان القبائل في جنوب العراق المذهب الشيعي، في ظل تصاعد الدعوات المنبثقة من المدن الشيعية المركزية مثل النجف وكربلاء. وقد فسر البعض هذا التحول كنوع من الاحتجاج ضد بيروقراطية السلطنة العثمانية في العراق. ومع مرور الوقت ظهرت أغلبية شيعية في العراق، وانتصر الاتجاه الأصولي في الفقه الشيعي المرتبط بمؤسسة المرجعية ونهج التقليد للمجتهد وسط هذه الجماعات[1].

وتشير كثير من الإحصائيات (غير الحديثة) إلى أن نسبة الشيعة لإجمالي العراقيين حوالي 60%. ويُنظر تاريخيًا إلى الشيعة كرمز للشهادة ومقاومة القهر. ولكن هذا التفوق العددي والحضور التاريخي لم يكفل لهم يومًا الوصول إلى السلطة. بل واجهَ بعض الشيعة مشاكلَ -عقب الاستقلال- تخص الاعتراف بعراقيتهم؛ لكونهم لم يحوذوا "**الجنسية العثمانية**" التي كانت شرطًا للحصول على الجنسية العراقية وفق لائحة 1924. وخلال فترة الحكم العثماني كان الشيعة قد اتخذوا موقع المعارضة ضد السلطة؛ ليس للمطالبة بها، بل من أجل الاعتراف بحقوقهم، وفي أحيان أخرى تحالفوا معها، ولكن لمواجهة الغزو الأجنبي الذي هو في النهاية خطر على جميع المسلمين. وبسبب غياب التنظيم السياسي تحوَّل العلماء إلى مراجع من الناحية الدينية والسياسية. وبعد الاستقلال واجهَ الشيعة طردًا وتعسُّفًا وقهرًا من الحكم العراقي؛ خاصة وأن بعض المراجع الشيعية قد طورت -بشكل أو بآخر-

ظهور الإسلام السياسي في العراق، وتكونت الجماعات؛ مثل **جماعة الدعوة** في 1957، و**منظمة العمل الإسلامي** في 1961. واتسعت الفجوة بين الشيعة والسلطة بعد انقلاب 1968؛ والتي رأى فيها البعثيون أن الشيعة أداة في يد إيران[2].

وقد استُبعد الشيعة في العراق عن سُدَّة النظام لفترة طويلة لأسباب طائفية واضحة. ومن يتابع تاريخ الوزارات العراقية سيلاحظ أن حصة الشيعة في الوزارات المتعاقبة على العراق -منذ فيصل الأول من سنة 1921 حتى الآن- نادرة. وكانت في أغلب الأحيان وزارات المعارف والتربية من نصيبهم؛ والتي تخصص لها ميزانيات ضئيلة. ومن ثم؛ فقد كان للشيعة حصة في السكان أكبر بكثير من حصتهم في مجلس الوزراء؛ بل كانوا في بعض الأحيان يتساوون مع اليهود في العراق؛ بحيث إن وزير المالية يكون يهوديًا (ساسون حسقيل)، ووزير المعارف يكون شيعيًا (هبة الدين الشاهرستاني)، في حين أن بقية الحقائب الوزارية تخصص للسُّنة[3].

وقد امتدت هذه الإشكالية إلى مختلف مستويات التجنيد السياسي في الدولة العراقية، ولم تقتصر على مناصب القمة. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن التوتر المتصاعد في العلاقة مع النظام لا يعود إلى رغبة الشيعة في الانفصال عن الدولة العراقية أو الانضمام إلى إيران؛ بل بسبب رغبتهم في الوصول إلى السلطة في الدولة؛ والتي تتحكم فيها الأقلية السُّنية منذ 1921. وكانت باستمرار محاولات الشيعة للحصول على مناصب ووظائف في الحكومة وراء تصعيد الخلاف بين الشيعة والحكومة السُّنية.

وقد واجهَ الشيعةُ مصاعبَ عدة في اختراق شبكة السُّنية للتجنيد السياسي؛ ففي عام 1930 مثلاً حظي الأكراد بـ22% من المناصب الحكومية العليا مع كونهم يمثلون فقط 17% من الشعب العراقي، في الوقت الذي لم يَحُز الشيعة إلا على 15 % من هذه المناصب برغم كونهم أغلبية. وبالرغم من ارتفاع نسبة المتعلمين من الشيعة استمر هذا الوضع وتفاقم؛ حتى إنه في السبعينيات والثمانينيات انفردت النخبة السُّنية -خاصة التكريتية- بكونها محور النخبة السياسية في العراق بأكمله؛ حتى إن الحرس الجمهوري اقتصر تقريبًا على السُّنة. ولم يغير من هذا الوضع قبول الشيعة الانضمام إلى كوادر البعث خوفًا أو بحثًا عن الحراك الاجتماعي بشكل فردي[4]. وبذلك فإن الخبرة التاريخية شهدت إجحافًا كبيرًا في حق الشيعة وموقعهم السياسي؛ ولذلك فإن هناك ثمة شعورًا قديمًا بالحرمان من النفوذ. ومن غير المستبعد أن يتولد لدى الشيعة في العراق اليوم إحساس عميق بضرورة إحراز تقدّم في مركزهم السياسي داخل النظام.

ومن ناحية أخرى؛ فإنه على صعيد التأثير على الداخل الشيعي نجحت الحكومة السُّنية في العراق في عزل الإسلام الشيعي، وتأسيس حدود واضحة ما بين الدين والدولة؛ مما منع فقهاء الشيعة من الظهور كفاعلين رئيسيين في السياسة العراقية. على سبيل المثال ليس للمدرسة الشيعية في النجف تأثير على التعليم العراقي في النظام المدرسي للحكومة السُّنية (كما هو الوضع في إيران)، وبدأت المراكز الدينية الشيعية العراقية تفقد كثيرًا من مكانتها وتأثيرها على جماهير الشيعة؛ خاصة في ظل تباعد فقهاء الشيعة في النجف وكربلاء في "المدرسة" عن الوعظ. ولا شك أن المدرسة الشيعية في النجف كانت تعتبر أهم المراكز الشيعية الأكاديمية في بدايات القرن العشرين؛ إلا أن إنشاء الدولة المعاصرة العراقية وضع حدًّا لذلك، وأدى إلى بزوغ **قُم** كمركز بديل أقوى للشيعة عامة[5].

ولكن من ناحية أخرى؛ لم يمنع القهر والاستبداد الذي مارسه صدَّام حسين من بزوغ قيادات دينية في النجف مثل آيات الله العظمى: علي السيستاني، وعلي الجرأوي، والشيخ علي محمد بروجردي، بل كذلك آية الله محمد باقر

الصدر؛ الذي اتسم بمواقفه المناوئة للنظام. وقد حلَّ آية الله السيستاني (الذي ولد في مشهد1930 وانتقل إلى النجف في 1952) مكان آية الله الخوئي؛ كزعيم شرعي وصاحب سلطة دينية لدى كثير من الشيعة في العراق ولبنان وإيران. وقد حظي أيضًا بتأييد الجيل الأقدم من أتباع الخوئي. وبالرغم من اتباع المرجعية الشيعية التقليدية موقفًا سلميًا بعيدًا عن المواجهة تجاه النظام المركزي في بغداد؛ فقد قلق النظام من تنامي سُمعة السيستاني ونفوذه، وكان من بين فقهاء الشيعة المستهدفين، والذين دُبرت محاولات اغتيال ضدهم؛ بعضها نجح والآخر فشل، ومن بينها تلك التي نجا منها السيستاني في 1996[6].

ولا ترجع العلاقات المتوترة ما بين بغداد والمدن الشيعية المقدَّسة إلى صراعات بسيطة بين المركز والأطراف، وإنما إلى إشكالية صوَّرتها بغداد حول الانتماء والولاء والهوية للشيعة في العراق المعاصرة. ومن هنا، فإن تأسيس الدولة العصرية في العراق فرض تحديات عديدة على الشيعة العراقية، وجعل مشكلة الهوية حادة. وبخلاف الأكراد الذين يتميزون إثنيًا وقوميًا؛ فإن الشيعة عرب، وترتبط هويتهم بالعراق بالأساس؛ حتى في ظل إدراك الاختلاف المذهبي حاول الشيعة في العراق دومًا التوفيق بين هويتهم المزدوجة كشيعة وعراقيين في نفس الوقت، وكثيرًا ما أكدوا على أصولهم القبلية العربية. إلا أنه في المقابل كثيرًا ما شككت السلطة المركزية في بغداد في ولاء الشيعة وهويتهم العراقية، وأشارت إلى التأثير الفارسي وما يمثله من أدوات للتهديد الإيراني تجاه القومية العربية[7].

وبالرغم من تأثير الثورة الإيرانية على تأجيج المشاعر الشيعية المعادية لصدام ونظامه البعثي، والتي أشارت إليه بعض التحليلات، إلا أن البنية الاجتماعية والذهنية التي تسمح بتكرار التجربة على الأراضي العراقية لم تتوفر، كما أن مفهوم الخومينى لـ**"ولاية الفقيه"** لم يحظَ بالانتشار والقبول المتوقع في السياق الشيعي العراقي[8]. فقد ظلت العلاقة مع إيران أسيرة ما كُتب عنها في الأدبيات –ما بين مضخِّم لمداها ومقلِّل لآثارها– من دون أن تترجم فعليًا إلى عمل يهدد بسلخ الشيعة عن وطنهم العراقي.

من الناحية الديموغرافية، كثيرًا ما تركز الحديث عن الشيعة في جنوب البلاد، مع إغفال الجماعات الشيعية الموجودة في العاصمة العراقية؛ والتي لها دور مؤثر في تعضيد المكانة الشيعية في السياق العراقي. لذا يجب الانتباه إلى أهمية الشيعة القاطنين في شرق بغداد والذين يمثلون 13% من إجمالي الشيعة العراقية. يعيش حوالي خُمس الشيعة العراقيين في مدن كبيرة، في حين يعيش حوالي ثُلثٌ آخر في مدن متوسطة الحجم. وبسبب تدني مستوى المعيشة وضعف الخدمات الحكومية المقدمة لشرق بغداد؛ فقد كان غالبية سكانها من الفقراء الذين تنتشر بينهم الاتجاهات الراديكالية، ويميلون إلى حركة الصَّدر؛ خاصة وأن هذه الحركة قد استطاعت ملء الفراغ السياسي الناشئ نسبيًا عقب سقوط نظام صدام؛ فدعمت من مكانتها ونفوذها في هذه المناطق.

ولا تقتصر ظاهرة المد الديني على شرق بغداد، بل هناك جماعات دينية منظمة في البصرة؛ وهي تلك المدينة المعروفة بأنها أكثر الأماكن الشيعية **علمانية**. ومثلت البصرة موطنًا لقطاع من **حزب الدعوة**، وبعض أتباع **المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحركة الصدر**. وتتسم المدن الشيعية بقدرة عالية على الفعل السياسي الجماهيري.

لكل مدينة توجّه سياسي وديني متميز؛ فيبدو على سبيل المثال أن حزب الدعوة قوي في الناصرية، في حين يزيد نفوذ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في بعقوبة وألكوت؛ وهى مدن شرق العراق قريبة من إيران، أما الكوفة فمثلها مثل شرق بغداد؛ يتواجد فيها أتباع الصدر بقوة. وترتبط بعض المدن بالقبائل والريف، ومعظمها مدن حديثة العهد بجذب السكان؛ ومن هنا أصبح الريف الشيعي أقلية، ولكنه منظم بشكل قبلي، وقد اعتاد سكان هذه المناطق على حمل السلاح. ومع سعي قوات الاحتلال لمصادرة أسلحتهم؛ يزداد

التوتر والغضب في هذه المناطق؛ خاصة وأن الحاجة إلى الأمن تزداد في ظل الفراغ السياسي الناشئ عن غياب سلطة مركزية قوية وشرعية. ولا يجب أيضًا إغفال الشيعة الريفيين في المستنقعات، وتقدر أعدادهم بحوالي نصف مليون، وهم منظمون تحت لواء **حزب الله العراقي**؛ والذي يعد تنظيمًا راديكاليًا، وكثيرًا ما اشتبك مع نظام صدام؛ فقام الأخير بتجفيف المستنقعات، وأجبر عرب المستنقعات على الاستقرار في مدن الجنوب الفقيرة، ويمكن اعتبار عبد الكريم محمود المحمداوي قائدًا مدنيًا مهمًا لهذه الجماعات[9].

ومن ثم فبالرغم من امتداد التواجد الشيعي في إطار متنوع من المدن والريف والمناطق القبلية؛ إلا أن الشيعة المدنيين لهم حضور مؤثر أقوى وأكثر تنظيمًا؛ حتى إنه من الممكن الحديث عن الشيعة في العراق كظاهرة مدنية بالأساس، خاصة وأن المقامات المقدسة لأئمة الشيعة جميعها مراكز مدنية جاذبة للتجمعات الشيعية؛ مما يركز مناطق النفوذ والقيادة في هذه المدن.

لا يشكل الشيعة جزيرة منفصلة داخل العراق؛ فعلى مستوى العلاقة مع السُّنة لا يمكن الحديث عن عداء سُني/شيعي، وانعكس ذلك في تواصلٍ استمر بعد سقوط نظام صدام حسين؛ فظهرت الاتصالات بين السُّنة والشيعة على مستويين: **أولهما**- بين علماء الدين من الجانبين، **وثانيهما**- بين المثقفين الوطنيين. وفي 2003/12/15 أُعلن في بغداد عن توصل علماء الشيعة والسُّنة إلى اتفاق يقضي بتشكيل مرجعية سميت "**المجلس المشترك**"؛ لمعالجة القضايا الطارئة. واكتسبت هذه الخطوة أهمية كبرى في سياق التفجيرات التي بدأت تطول المساجد؛ فكان الهدف هو منع فتيل أي فتنة محتملة، ومن ناحية أخرى تعددت الاتصالات بين علماء وجماعات السُّنة، وبعض قيادات الشيعة مثل آية الله السيستاني والإمام مقتدى الصدر[10].

كما وقَّع خمسة وستون من المثقفين العراقيين من كل التيارات بيانًا نشر يوم 2003/12/11 اتخذوا فيه موقفًا موحدًا معارضًا لاستمرار الاحتلال، ومتخوفًا من قيامه باتخاذ قرارات مصيرية تخص العراق؛ مثل فتح أبواب البلاد للاستثمار الأجنبي بدون ضوابط؛ "**الأمر الذي يعني عمليًا عرض العراق كله للبيع**". وقد شكل هؤلاء وفدًا زار بعض العواصم العربية محاولاً عرض قضية العراق/الوطن، وليس العراق الطائفي الذي اصطنعه الاحتلال. وقد عبرت بعض التقارير عن مخاوف أمريكية من تطبيع العلاقات بين مراجع النجف وعلماء السُّنة، ومن الملفت للنظر أيضًا أن أوساطًا شيعية اتهمت الأمريكيين والإسرائيليين بالعمل لدعم التيار المتطرف في الجانبين السُّني والشيعي لتقسيم الصف الإسلامي في العراق[11].

ومن ناحية أخرى، سادت نظرة تشاؤمية في بعض الكتابات فيما يخص قدرة السُّنة والشيعة على تخطي خلافاتهما التاريخية، أو حتى تأجيلها إلى ما بعد التحرير والاستقرار. بل تبارى كل من الطرفين -وفق هذه النظرة- في التأكيد على أن أبناء طائفته يمثلون أغلبية العراقيين، وكأنه لا شيء يجمع بين الطائفتين. ودللت هذه التحليلات على عمق الخلاف بين موقف السيستاني وقادة الشيعة من المقاومة، وبين معارضة السُّنة في "**مجلس علماء العراق**" للدعوة إلى الانتخابات التي تبناها السيستاني؛ مما خلق وضعًا مواتيًا للاحتلال، ولتوسيع دوره. ويحدث ذلك بالرغم من أن ما يجمع بين القيادات السُّنية والشيعية كثير؛ الأمر الذي يعني أن القوى الإسلامية في العراق بشيعيِّها وسنيِّها لا يزال ينقصها النضج السياسي، وتتحكم فيها الروح الطائفية[12].

ما بين هذين الاتجاهين، لا شك أن تطور مسار الأحداث على أرض الواقع سيكون حكمًا، ولكن تظل عروبة الشيعة متغيرًا مهمًا يقوي من حجج التيار المتفائل بقدرة الشيعة على حل خلافاتها مع بقية الطوائف العراقية خاصة السُّنة.

ب- الإطار الفكري..ثوابته ومتغيراته:

لا يجب اختزال الساحة العراقية إلى ثلاث كتل منغلقة ومنعزلة عن بعضها البعض؛ شيعة وسُنة وأكراد؛ فداخل كل منها مستويات عدة متداخلة. وعند الحديث عن "تركيبة الدين" في المجال الشيعي لا يمكننا إلا التمييز ما بين دين مؤسساتي، ودين شعبي، ودين مرتبط بالحركات السياسية؛ مثل أي مكان آخر. وفي نطاق التركيب الاجتماعي للشيعة، تتضح عدة طبقات؛ هناك تجار ورجال أعمال، وطبقات وسطى حديثة لا تنتسب للإسلام السياسي، وهناك فلاحون وعمال وشيوخ عشائر. وتجدر الإشارة هنا إلى فرضية علي الوردي التي تقول إن التشيع في العراق له طابع بدوي من حيث قيمه (التصورات الدينية، طريقة التنظيم والآليات التنظيمية للدين الشعبي)[13]. وعلى مستوى التوجهات الفكرية تحتوي الشيعة -مثل السُّنة ومثل غيرهم- على تيارات يسارية وأخرى ليبرالية، وبعضها ينتسب إلى الإسلام السياسي؛ حيث يمكن الحديث عن تيارات علمانية وأخرى إسلامية داخل الوسط الشيعي. لا يمثل الشيعة كتلة متجانسة فالتنوع سمة أساسية من سمات المشهد الشيعي كما هو الوضع في بقية العراق؛ فهناك عدة عوامل تتدخل لترسم الصورة المتداخلة الحقيقية: الهياكل القبلية، الانقسام ما بين المدن والريف، درجة التدين داخل كل جماعة والتيارات الفكرية.

يوجد أكثر من مستوى للتباينات داخل الشيعة: **أولها-** الاختلافات ما بين القبائل البدوية جنوب العراق، وسكان المدن؛ خاصة تلك التي تحوي ضرائح مقدسة مثل كربلاء ونجف والكاظمية وسمراء وغيرها، **ثانيها-** الصراعات حول المرجعية؛ خاصة في ظل غياب قواعد محددة لاختيار المرجع الأعلى؛ وهو التنافس الذي لا ينحصر في قاعات العلم والدرس، بل تلعب المحددات الإثنية والقومية والإقليمية دورًا فيه، وكذلك هناك التنافسية التي أحيانًا ما تطفو على السطح فيما بين المدن الشيعية الرئيسية[14]. كما ظهرت الخلافات فيما بين الزعامات الدينية؛ التي انتقلت إلى المنفى، وتلك التي آثرت البقاء ومواجهة الموقف المتأزم داخليًا خلال حكم صدام[15]. بل إن هذا المستوى من الخلاف يتواجد داخل الحركة الواحدة؛ مثال ذلك الخلاف بين مقتدى الصدر وكاظم الحريري؛ حيث انتقد الأول استمرار الثاني في **قُم** عقب سقوط نظام صدام، وأعلن عدم اعترافه به كزعيم له ولحركة صدر[16]. وكثيرًا ما تشير بعض الكتابات الغربية إلى انعكاس التنافس ما بين زعماء الشيعة على العلاقات ما بين أتباعهم؛ في تأكيد للطابع المجزأ للكيان الشيعي؛ مثله مثل باقي مجتمعات الشرق الأوسط[17]. ومن هنا فإن أحد أسباب ضعف الشيعة في عراق صدام هو تعدد الانقسامات الداخلية، في وقت زادت درجة الانسجام والوحدة فيما بين السُّنة، ولكن يظل الحذر ضروريًا من تبني هذا المنظور؛ بحيث لا يتم التمادي في تضخيمه، فهو عامل من بين عوامل عديدة.

وبرغم كل ما سبق، تظل الرابطة ما بين المجتهد وأتباعه من أهم الروابط في السياق الشيعي، وتفوق رابطة الأسرة في الأهمية، وتضفي على درجة التدين العالية خصوصية واضحة. فمع وجود اختلاف في الصف الشيعي منذ زمن طويل -تقابله وتحتويه التقاليد والأعراف الشيعية- التي تدعم من حركة الحوار الداخلي مستمرة. فمنذ انزواء الشيعة إبان عهد العثمانيين في الفرات الأوسط، بُلورت آليات تمكنها من الاستمرار؛ الأمر الذي وفَّر لها تجربة سياسية ثرية وحركة حوار داخلي استطاعت من خلالها تذويب الخلافات بالحوار؛ وهو أمر يشترك فيه الشيعة في دول مختلفة، ومثال ذلك الحالة الإيرانية؛ فبرغم الاختلاف الهائل داخل الجمهورية في إيران؛ إلا أنه لم يتطور الخلاف بين الفِرَق الشيعية داخل إيران إلى اصطدام مسلح[18].

ومن أهم الرموز التي تتميز بها الشيعة؛ رمز القيادة الزاهدة العازفة عن الدنيا والمنطوية على نفسها في حالة من التأمل والتعبُّد والزهد، ويمثل السيستاني النموذج المعاصر الحالي لها؛ وهو الأمر الذي يعطي هذه الزعامة عامة - والسيستاني حاليًا- قوة نابعة من فلسفة في القيادة مؤسَّسة

على الزهد كسبب فعال ومؤثر في كسب حبّ وولاء الجموع، ومن ناحية أخرى، يؤمن الشيعة بأن الإمامة ركن من أركان الدين؛ مما يوفر تراتبية قيادية لدى الشيعة في العراق لا تتمتع بها الفئات الأخرى، ويدعمها اتباع المُقلِّد للمقلَّد. ولا يجب إغفال متغير الخُمس وتأثيره[19].

في إطار الفراغ السياسي الناشئ عقب انهيار نظام صدام برموزه المختلفة؛ استطاع فقهاء الشيعة وجماعاتها التنظيمية ملء هذا الفراغ في أجزاء متعددة من البلاد؛ خاصة شرق بغداد وجنوب العراق. وساعد على ذلك القدرات التنظيمية التي يتمتع بها الشيعة؛ حتى إن بعض المحللين يشيرون إلى أنه يمكن تمثيل الإدارة الشيعية في العراق بالكونفيدرالية على أرض الواقع؛ والتي تتمحور حول الحوزة في النجف، والتي نسقت عملية استحواذ إدارة بعض المدن في يد فقهاء الشيعة[20].

وللحوزة العلمية في النجف مكانتها القيادية في المجتمع الشيعي؛ وهي مؤسسة علمية بدأت في النجف في القرن الحادي عشر الميلادي، وتحولت إلى جامعة تمنح الشهادات العلمية في جميع المستويات، وفق منهجية معتمدة بالتنسيق بين علماء الشيعة ومراجعها، ووزارة التعليم العالي في العراق. وتسبب صراع العلماء المرير مع الاستعمار البريطاني -في العشرينيات- في هجرتهم إلى إيران، ثم عادوا إلى العراق عام 1924بعد مجيء الملك فيصل لحكم العراق، وبعد تعهد من قِبلهم بعدم التدخل في الشئون السياسية. وكان ذلك إقرارًا بالانسحاب من حلبة الصراع السياسي؛ الأمر الذي عُدَّ رغبة في الحفاظ على الساحة العلمية بعد خسارة الساحة السياسية. وعاشت الحوزة العلمية منذ ذلك التاريخ حالة من الابتعاد والعزلة عن المجتمع العراقي، بل وأصبح بعض علماء الشيعة جزءًا من السلطة المركزية أو العشائرية[21].

إن **"الشيعية العراقية"** التي أرسى قواعدها الأولى المرجعان العظيمان الشيخ مهدي الخالصي الكبير، ونجله الشيخ محمد الخالصي (1888-1963)؛ قد اتسمت بالدأب والصبر في مواجهة الاحتلال الأجنبي -خاصة بعد تجربة ثورة العشرينيات- ورفضت الغلو في التشيع مع إدراكها وقوع العراق تحت حكم طائفي مذهبي غير معلن. وفي تكوينها الفقهي والسياسي حرصت مرجعيات الشيعية العراقية على تأكيد الانتماء العربي والإسلامي، وعلى ضرورة استيعاب متغيرات الوضع الدولي[22].

ومثل إنشاء **"جمعية منتدى النشر"** محاولة من قبل الشيخ **محمد رضا المظفر** لاستعادة الدور الريادي للحوزة العلمية وتطوير أدائها. فكانت البدايات الأولى لنشوء الحركة الإسلامية المعاصرة في العراق. وتخرج في مدارس وكليات هذه الجمعية العديد من العلماء والمفكرين، والذين شكلوا النواة الأولى للعمل الإسلامي السياسي، ومن بينهم السيد **محمد باقر الصدر**[23].

ومثَّل الشيعة دومًا رمزًا للتمرّد ورفض الاستبداد، بالرغم من الدَّعة السياسية التي اتسمت بها كثير من خبراتهم التاريخية في إطار **نظرية انتظار عودة الإمام**. وتشير كارين أرمسترونج إلى أن أهم أسباب مقاومة الشيعة لبغداد ليس توجهها العلماني وتجاهلها للشريعة الإسلامية، أو موالاتها للغرب؛ وإنما طبيعتها المتمردة الرافضة للقهر والاستبداد[24]. وقد أججت الخبرة المريرة التي عايشها الشيعة، من ذلك الجدل المستمر بين التيار الداعي لتسييس الشيعة, والآخر الداعي لسكونها.

ومن اللحظات التاريخية الفاصلة في حياة الشيعة/العراقية/ السياسية؛ الانتفاضة الشيعية ضد صدَّام عقب حرب الخليج الثانية، والتي تركت بصمات واضحة على الذاكرة التاريخية للشيعة، ومثلت حلقة جديدة من التفاعل بين الإدراك الشيعي وواقعه. إن ثورة 1991، والأسلوب الوحشي في القضاء عليها؛ كانا من أهم محددات الهوية الشيعية العراقية وذاكرتها الجماعية؛ فالثورة -وفق الشيعة-

كانت تلقائية، وتجد جذورها في عدة أسباب؛ منها طرد آلاف الشيعة العراقيين إلى إيران خلال الحرب العراقية/الإيرانية، والرغبة في التخلص من نظام صدام. وبخلاف الحالة الكردية؛ جاء التمرد الثوري الشيعي غير منظَّم ومفتقدًا لخطاب أيديولوجي متماسك، بخلاف الرغبة في التمرد، ولم تظهر إلا تصريحات متفرقة لا تحمل أهدافًا واضحة؛ مثل تأسيس حكومة إسلامية على غرار حكومة الخومينى مثلاً. لقد افتقد الشيعة –بالفعل– في العراق وجود قيادة دينية تلهم الجماهير وتنسق أعمال التمرد. وبالرغم من الغضب وعدم الرضاء عن النظام لم يثر سكان بغداد من الشيعة وينضموا لشيعة الجنوب، كما أن تقديم إيران لبعض الأسلحة للثوار الشيعة، وسعيها لإثبات تأثيرها التقليدي على الشيعة –لضمان قدر من النفوذ والتأثير على الشئون العراقية– لم يزِد من قدرتها على تشكيل توجه أيديولوجي لهذا التمرد[25]؛ فلقد أثارت علاقة شيعة العراق مع النظام الإيراني جدلاً واسع النطاق.

منذ السبعينيات تمازجت نسبيًا الهيراركية الشيعية الإيرانية مع مثيلتها العراقية؛ فمنذ 1964 حتى 1975 كان الخومينى متواجدًا في النجف [26]، ولكن يعد الإسلام الشيعي في العراق أقل تنظيمًا من مثيله الإيراني؛ الذي يتميز بإطار تنظيمي متقدم، كما أن الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها المؤسسة الشيعية الإيرانية لا تقارن بما تحوزه الهيراركية الدينية الشيعية العراقية؛ فالأخيرة تفتقر لعلاقات قوية مع طبقة التجار (مثل تلك العلاقة العضوية القوية بين البازار والفقهاء الإيرانيين). فلقد نجحت الدولة السُّنية في العراق في فك الارتباط بين الزعامة الشيعية والتجار العراقيين، بالإضافة إلى أن الأوقاف والممتلكات جميعها ظلت واقعة تحت سيطرة الحكومة المركزية السُّنية في بغداد. ونتيجة لضعف الموارد كثيرًا ما اعتمد المجتهدون الشيعة العراقيون على مساهمات من خارج العراق؛ خاصة تلك القادمة من أثرياء شيعة الكويت. ومن ثم؛ هناك تفسير اقتصادي للضعف النسبي للشيعة العراقية عن مثيلتها في إيران، بل إن هناك أيضًا تباينات ثقافية بين السياقين؛ حيث تقل درجة الاهتمام النسبي بدور الأئمة في الخلاص intercessors للخطائين أمام الله. كما أن هناك بعض الاختلافات في الطقوس الشيعية، تعود إلى التأثير القوي للثقافة العربية والبيئة الاجتماعية العراقية. وكثيرًا ما تسود تحليلات أن الشيعية العراقية أكثر واقعية وارتباطًا بأرض الواقع عن مثيلتها في إيران[27].

وإذا ما اتسمت الهيراركية الشيعية العراقية بضعف نسبي بالمقارنة بمثيلتها في إيران؛ فإنها في ذاتها وداخل السياق العراقي –بل بالمقارنة بالمؤسسات الدينية في السياق العربي– تعد من القوى الفاعلة السياسية التي لها وزنها ونفوذها الملحوظ. ويشير شعار **"الحوزة مرجعنا"** المتردد الآن في معظم التحركات الشعبية الشيعية إلى كثافة الاصطفاف الشعبي الشيعي حول "الحوزة العلمية" في مدينة النجف الأشرف في العراق ما بعد الحرب؛ فليس من الجديد الحديث عن المكانة المركزية للمرجعيات الشيعية في التاريخ السياسي للعراق الحديث، ولا عن الديناميكية السياسية المتجددة والمطردة التي يختزلها هذا الشعار؛ ولكن الجديد هو الظروف التاريخية المغايرة كليًا لظروف مقاومة الاحتلال الإنجليزي في عشرينيات القرن الماضي؛ حيث يضع الوضع الحالي الشيعة حيال ضرورة التعامل مع تساؤلات فقهية وسياسية متعددة، قد تؤثر في قدرة المرجعيات الشيعية الحالية على ممارسة مسئوليتها الإرشادية في الكفاح الوطني العراقي ضد المحتل الأمريكي.

أما أبرز هذه الاعتبارات فتتعلق بتعدد المرجعيات، وتنوع رؤاها العلمية بشأن هذا الدور، كما تتعلق أيضًا باختلاف الولاءات السياسية، وماهية الموقف المرجعي من هذا الاختلاف السياسي؛ فمما لا شك فيه أن للاعتبارات السياسية –ولخصوصية التجربة– دور في تعدد المرجعيات ورؤاها حول مضمون المرجعية، والجانب الاجتماعي والسياسي في هذا الدور. فكان لموقع آية الله السيستاني –

تحت مظلة حكم قهري مثل نظام صدام حسين- تأثيره في تباين الرؤية عن المرجعيات في إيران ولبنان على سبيل المثال[28].

فكريًا تنقسم الرؤية السياسية لدى الشيعة بين تيارين رئيسيين: **أولهما-** يتهم بالسلبية تحت مظلة "**المرجعية المحافظة**" أو "**الحوزة الصامتة**" أو "**نزعة الفقه الذهني**" التي لا تحبذ اشتغال علماء الشيعة ومراجعها بالسياسة، في حين على الجانب الآخر هناك تيار المعارضة الشيعية تحت تسميات مختلفة؛ مثل "**الحوزة الناطقة**" أو "**نزعة الفقه العملي**". وقد خرجت معظم أحزاب المعارضة الشيعية من رحم نظرية المرجعية السياسية التي كان لديها موقف سلبي من المرجعية المحافظة. ولكن من الملاحظ أن تيار الحوزة الصامتة لم يبتعد كما هو شائع عن التدخل والتعامل مع المجال السياسي تمامًا، وربما يكون من الأدق القول إن له رؤيته الخاصة عن ماهية وأبعاد الدور السياسي الممكن تبنيه، والأهداف الأجدر بالسعي لتحقيقها بحسب مقتضيات كل مرحلة.

يرتبط هذا التصنيف للتيارات الفكرية بالجدل الدائر بين كثير من المتخصصين في الدراسات الشيعية حول مدى علمانية فكر الدوائر الشيعية؛ فكثير من التحليلات تؤكد على الجوهر العلماني والبراجماتي للتفكير الشيعي؛ والذي تغطيه فقط قشرة من المرجعية الإسلامية أو هيبة الزعامة. وتلعب **التقية** دورًا ملموسًا في إضفاء قدر من الغموض والتداخل - بل والتناقض والازدواجية- على سياسات ومخططات القوى الشيعية المختلفة. ففي الوقت الذي يبدو خطابها ثوريًا رومانسيًا؛ فإن التعاون مع الأطراف الخارجية يتأسس ويظهر[29]. ومن هذا المنطلق أكد البعض على الطابع العلماني للإسلام الشيعي الذي -قبل الفلسفة الغربية- قام بإبعاد العقيدة عن السياسة؛ فبعد معاناة جميع الأئمة نأى كثير من الشيعة بأنفسهم عن الانخراط في السياسة، وقام البعض بالنظر إلى جميع الحكومات -حتى تلك التي تعتبر نفسها إسلامية- باعتبارها غير شرعية[30] في ظل غيبة الإمام. وبالمثل ترى كثير من الكتابات الأمريكية أن العراقيين -وكثير منهم شيعة- علمانيون بدرجة واسعة؛ وهم بذلك يختلفون عن الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، خاصة وأنهم لا يحملون حساسية وجود الأماكن المقدسة على أراضيهم مثل السعودية[31].

وبشكل عام؛ يمكن ملاحظة تزايد التوجه الراديكالي وسط الشيعة في المدن خلال العقد الأخير من حكم صدام؛ وهو الأمر المقلق بالنظر إلى ما يمثله الشيعة من أغلبية تسمح لهم بدور كبير متوقع في أي نظام ديموقراطي مزمع تأسيسه. وبالرغم من أن الجماعات الدينية تمثل فقط حوالي ثلث الجماهير الشيعية —وفق كثير من التقديرات- ولكنها الأكثر تنظيمًا وتسليحًا [32] ولها صوت عالٍ وملحوظ ربما بشكل يفوق حجمها الحقيقي.

أما عن موقف الشيعة من بعض القوى الإقليمية خاصة إيران والعرب؛ فإن د.عبد الله النفيسي يرى أن القول بائتمار شيعة العراق من إيران أمر غير علمي وغير موضوعي؛ حيث هناك منافسة تاريخية لها أساساتها ومرتكزاتها لا تغفل بين **نجف وقم**. بل إن التواصل بين المرجعيتين لا يتم إلا على حساب أحد المدينتين؛ فعندما غاب دور النجف في ظل صدام حسين وقمعه، انتعشت قُم كمركز لشيعة العالم، بينما أخذت النجف الآن في استعادة دورها ومركزها لدى الشيعة في العراق والعالم. بل وهناك تباين أيضًا على المستوى الفكري؛ فنظرية ولاية الفقيه لا تلقى نفس القبول وسط الشيعة العراقية، ويتحفظ عليها حزب الدعوة العراقي، كذلك لا يطمع السيستاني فيما يسمى بولاية الفقيه إذا حدث حكم شيعي؛ خاصة وأنه من سيستان وليس عربيًا[33]. إن التأثير الفكري والأيديولوجي للثورة الإيرانية والنظام الإيراني له حدوده التي كثيًرا ما تتجاهلها الكتابات؛ حيث لم تنجح إيران في إعادة تشكيل الشيعة العرب وفق منظورها الخاص[34]، كما يجب ملاحظة أن الأولوية الإيرانية في علاقاتها بالعراق ليست دينية عقيدية، بل هي بالأساس

سياسية، وتُعنى بتلافي وجود حكومة معادية لإيران في بغداد[35].

ومن ثم؛ ففي ظل الاختلافات السابق الإشارة إليها بين الشيعة في كل من إيران والعراق، والضعف النسبي للتأثير الأيديولوجي للثورة الإيرانية على الصيغة السياسية المقبولة وسط الدوائر الشيعية؛ يمكن استخلاص نتيجة مهمة مفادها أن التأثير الإيراني موجود ومستمر، ولكنه محدود؛ ليس فقط بسبب التباينات ما بين شيعة العراق وشيعة إيران في بعض الأوجه؛ وإنما بسبب القيود المفروضة على صانع القرار الإيراني -خاصة الدولية- التي تحد من حرية حركته، وتقلل من حماسه لزيادة واستثمار الحد الأدنى من التأثير المتوفر أقصى استثمار ممكن. ربما تقف حدود أهداف صانع القرار الإيراني عند التأكيد على وجود نفوذ إيراني مستمر على بعض القوى الشيعية العراقية، ولكن بدون التمادي في استخدامه؛ فهو ما زال بمثابة ورقة موقوف العمل بها بانطلاق كامل.

تباينت الدراسات في تقدير موقف الشيعة بمختلف قواهم من العرب والعروبة عامة؛ فأحيانًا يشير المحللون أن العراقيين -وخاصة الشيعة- في وضع نفسي- سياسي يجعلهم حانقين على العرب، ويمارس كل من الاحتلال ومجلس الحكم التابع له دورًا في تغذية هذه النزعة القطرية. كما يضفيان مناخًا سنيًا/شيعيًا داعيًا للطائفية. بل تتمادى بعض الأقلام وتنتقد دور بعض الحكومات العربية ذاتها عندما تحاول الظهور بمظهر المدافع عن المسلمين السُّنة العراقيين، وتحاول مواجهة **"التيار السلفي الجهادي وغير الجهادي"** في ظل مباركة أمريكية[36].

ومن ناحية أخرى؛ قد يرتبط الموقف من العروبة بالموقف من إسرائيل؛ فبمرور الوقت تزداد النقمة على المحتلين بسبب فشلهم في توفير الحاجات الأساسية للشعب العراقي، وتصاعُد القمع اليومي؛ خاصة بعد تواتر أنباء عن وحدات إسرائيلية خاصة تتحرك مع القوات الأمريكية في العراق، وتتولى تدريب جنود الاحتلال الأمريكي على تطبيق الخبرات الإسرائيلية المكتسبة من حرب الانتفاضة الشعبية الفلسطينية؛ مما أجبر المرجع السيد علي السيستاني (وهو من رموز الحوزة الصامتة) على إصدار فتوى تحرم التجارة مع اليهود، ناهيك عن شخصيات دينية شيعية عراقية أطلقت تصريحات ضد إسرائيل والتعامل معها مثل الصدر[37]؛ وهو الأمر الذي قد يعضد من المشاعر المتعاطفة مع العرب.

وهكذا فإن التعدد سمة أساسية للسياق الفكري الشيعي العراقي، إلا أنه تعدد محكوم بتعايش اتجاهين رئيسيين يكونان المظلة الرئيسية التي تجمع الاختلافات والتباينات الفكرية الداخلية للشيعة في العراق. ويتأرجح التنوع في الرؤى والمواقف بين تيارين رئيسيين: **الأول**- الانخراط الفاعل في المجال السياسي، **والثاني**- الابتعاد عنه، وتفضيل دور غير مباشر ولو مرحليًا؛ خاصة في ظل تداعيات الواقع الخطيرة؛ متمثلة في وجود احتلال قطب أعظم مثل الولايات المتحدة. مازال هذا التأرجح ماثلاً للأعين في عراق ما بعد صدام؛ ما بين تيار أكثر هدوءًا يقوده آية الله السيستاني، وينضوي تحت لوائه الفضفاض كثير من الجماهير الشيعية غير المنظمة تنظيمًا حركيًا متماسكًا، في حين يقابله تيار أكثر راديكالية رافض بقوة للواقع، وساعٍ لتغييره بوتيرة أسرع؛ ومن أبرز زعمائه مقتدى الصدر؛ وهو ربما يكون الجناح الأقل عددًا، ولكنه الأعلى صوتًا والأكثر تنظيمًا، وبدأت تتضح قواه وصداه الواسع في الشارع الشيعي مع حلول الذكرى السنوية الأولى للاحتلال، وتصاعد المواجهات الشيعية العنيفة ضد الاحتلال؛ تحت لوائه.

ج – الإطار التنظيمي..وتعددية تنافسية:

في مرحلة ما بعد صدام؛ حدثت تطورات ذات شأن على الساحة الشيعية؛ غيرت من العلاقات بين التجمعات التنظيمية المختلفة، والتوازنات فيما بينها؛ أكثر مما غيرت من

خريطة التنظيمات الشيعية. فاستمرت معظم التجمعات الحزبية وغير الحزبية الرئيسية على المسرح الشيعي، وأثَّر واقع الاحتلال بتداعياته على العلاقات البينية إما بتكريس بعض الخلافات القديمة، أو ظهور أخرى غيرها، أو تواري البعض الآخر. وطفت على السطح قضايا جديدة -مثل الموقف من الاحتلال الأمريكي، وكيفية مواجهته، وأنسب الطرق للتعامل معه، وشكل النظام السياسي المرتقب- لتكون معيارًا أساسيًا لتصنيف الأحزاب الشيعية، وتوصيف مواقعها الجديدة.

تعرضت الحركة الشيعية ما بعد سقوط صدام لأزمة داخلية كبرى، فقد قُتل -فيما يعتقد أنه نزاع شيعي/ شيعي- عبد المجيد الخوئي ابن العلامة الخوئي، وقُتل أيضًا محمد باقر الحكيم **رئيس المجلس الإسلامي الشيعي**، وأحد أقوى قادة الشيعة، والمعروف بصلاته الوثيقة مع إيران. وظهر مقتدى الصدر ابن القائد والمرجع الشيعي الكبير محمد صادق الصدر؛ الذي قُتل عام 1999، والذي يصعد سريعًا، متحديًا على نحو أساسي قيادات الشيعة ومنها المجلس الأعلى، وحزب الدعوة بقيادة إبراهيم الجعفري. ولا شك أن الوضع الحالي يمثل تحديًا كبيرًا أمام الشيعة؛ وربما تزيد صعوبات ما بعد سقوط نظام البعث والاحتلال الأمريكي للعراق، عن تلك الخاصة بمرحلة الاضطهاد والعمل السري من الداخل، والعمل الثوري من الخارج. ولعل المأزق الكبير الذي كشفته أحداث مرحلة الاحتلال بالنسبة للشيعة؛ هو الفراغ الكبير والاختلافات على مستوى القيادات والنخب الشيعية. وربما يكون الاتفاق الوحيد بينها -في البداية- هو التعاون مع الولايات المتحدة، أو على الأقل عدم تصعيد المقاومة لها، والرهان عليه بدرجات مختلفة لتأجيل تسوية الخلافات، أو اختزال مهمة بناء عراق متوازن يستوعب المذاهب المختلفة. ومن هنا ترى بعض الكتابات أن الشيعة قد تغرق في طائفية داخلية، وتتداخل قوى دولية وإقليمية لتزيد الأوضاع تعقيدًا[38]. ولكن حتى سقف التعاون تهاوى فيما بعد عندما تمادت أكثر القوى رفضًا للاحتلال (الصدر وحركته) في التعبير عن رفضها، وتجاوزت الحد الذي اتفق الشيعة فيما قبل على الالتزام به.

على المستوى التنظيمي يمكن التمييز بين الحركات والأحزاب من جانب، والحوزة وعلمائها وقيادتها من جانب. وتشتمل خريطة الحركات والأحزاب الإسلامية الشيعية على عدة فاعلين؛ حزب الدعوة (وهو أول تجمع تنظيمي للإسلاميين الشيعة في العراق، وبانقسامه ظهرت تجمعات تنظيمية أخرى)، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة الحكيم وتحت إمرته فيلق بدر، ومنظمة العمل الإسلامي، وحركة الكوادر الإسلامية، وحركة الوفاق الإسلامية، وآخرهم حركة الصدر بقيادة مقتدى الصدر وجيش المهدي كجناح عسكري لها.

لم يُعرف عن آية الله السيستاني أي نشاط سياسي؛ ولذا فهو مختلف عن زعماء آخرين للشيعة؛ مثل الخوميني، أو المدرسي، أو العاصفي. ويمتاز السيد السيستاني بكونه عالمًا عاقلاً، ويعمل على الموازنة بين المهم والأهم، ويحافظ على مسافة واحدة بينه وبين كل الأطراف العراقية والفئات الشعبية على اختلافها[39]. وكثرت التساؤلات حول مغزى توقيت تزايد الحضور السياسي والإعلامي لآية الله السيستاني وأسبابه، ويرجع البعض تلك الأسباب إلى عموم الأوضاع السياسية العراقية، وبالذات إلى حالة التشرذم السياسي والتنظيمي للشيعة في العراق[40]. وبالرغم من انتمائه فكريًا وسلوكيًا إلى الحوزة الصامتة، إلا أن آية الله السيستاني خرج عن صمته المعهود، وبدأ في الإعلان عن موقفه من كثير من القضايا المهمة التي تهم العراق عامة والشيعة خاصة. وأصبح من الشخصيات المحورية التي يُستمع لآرائها كتعبير عن قطاعات شيعية عريضة.

في حين مثَّل التوجه الفكري لعائلة الصدر موقفًا إحيائيًا لدور الدين في السياسة. وكان محمد باقر الصدر قد

دافع عن دور فاعل ونشط للشعب في المجال السياسي، كما دافع عن تنظيم حزب سياسي أيديولوجي لتعبئة الجماهير؛ ولذا ساهم في إنشاء حزب الدعوة في العراق، وأصبح – لاحقًا– منظِّره الأوحد؛ يضع أجندته السياسية، ويشرف على أنشطته. وقد قدم رؤية لنظام سياسي مقترح ومعدل للدولة الديموقراطية البرلمانية؛ وفيه تنتخب الجماهير ممثليها في السلطة التشريعية، والتي بدورها تشكل الحكومة. وسيكون المرجع الأعلى أو القائد رئيسًا للدولة، ويتحقق من شرعية القوانين، ويشرف على الأجندة الحكومية، ويرشد الشعب لتحقيق "**الخلاص**"[41]. كما قام محمد باقر الصدر في التسعينيات بمنع العضوية في حزب البعث الحاكم، ومنع إقامة صلاة الجمعة باسم السلطة العلمانية الممثلة في "**القائد الرئيس**"، وقد انتقد آية الله السيستاني عندما أغلق باب مكتبه عقب اغتيال كل من آية الله الجرأوي وآية الله بروجردي، وقام بتطوير تلك النظرية التي تفصل بين الفقه الناطق والفقه الصامت؛ مشيرًا إلى أن مسالمة وسلبية زعماء الشيعة تساعد على استمرار الوضع القائم المليء بالقهر؛ فالمسلك الخلقي لمرجع التقليد يحتم التحدث ضد الاستبداد. وهذا النقد اللاذع للسيستاني والفقهاء الآخرين المماثلين له في موقفه المهادن؛ قد أدى إلى انقسام حاد وسط الجماهير الشيعية. وعقب وفاة باقر الصدر انقسم أتباع حركته ما بين السيستاني وبين خليفته سيد كاظم الحريري المقيم في قم بإيران؛ وهو الوضع الذي أبعد الأخير عن الواقع اليومي العراقي. ولكن التطور الأهم الحادث هو ظهور ابنه مقتدى الصدر؛ ليعمل بشكل خفي في البداية –معتمدًا على شبكة والده– في تأسيس منظمة متماسكة وغير رسمية بين فقراء ومقهوري الشيعة في الكوفة وشرق بغداد. وتشير تحليلات كثير من المراقبين الغربيين إلى أن أتباع الصدر (المعروفين بالصدريين) أصحاب تيار "**متزمت وحركي غير متسامحين**"، ويختلفون بشدة عن التقاليد الهادئة للشيعة في النجف[42].

وقد رأى الصدر انهيار النظام البعثي المرتقب؛ فاستعد للاستخدام المكثف لشبكة المساجد التابعة لحركته، وساعدته سلبية وغياب منافسيه –الذين انصاعوا لأوامر صدام بإلغاء صلاة الجمعة، وتخلوا عن إدارة المساجد– على توسيع نفوذه. فمن الجدير بالذكر أن والد محمد باقر الصدر كان أول مرجع يؤم الجمعة ويخطبها في جامع الكوفة، بخلاف باقي المراجع الذين يرون أن الجمعة لا تصح إلا بوجود الإمام العادل. وقد اتبع مقتدى الصدر مسلكًا متحديًا لنظام صدام (مثل أبيه)؛ حتى إنه قبل سقوط بغداد في 9 أبريل 2003 استطاعت ميليشيات الصدر طرد الشرطة العراقية من **مدينة صدام** التي أصبح اسمها بعد ذلك **مدينة الصدر**، وأعيد فتح المساجد بسرعة –على الأقل لأغراض تنظيمية– من قبل وعاظ صدر. وبالفعل أصبحت مساجد هذه الحركة ووعاظها مراكز للسلطة، ونجحت في السيطرة، وتقديم خدمات مهمة؛ مثل المستشفيات والأمن[43]؛ فاستطاعت بذلك الوفاء بكثير من متطلبات الوظيفة الأمنية، وتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة.

وقد جاء الظهور الواضح لجماعة مقتدى الصدر بعد سقوط العراق؛ وهى معارضة للاحتلال الأميركي ولكنها لم تشارك في المقاومة المسلحة الفعلية طوال العام الأول من الاحتلال. ويعتمد مقتدى الصدر على الدور التاريخي لعائلته، ويقدم خطابًا معارضًا متميزًا عن عموم الخطاب الشيعي، ويجتذب بذلك تأييدًا شعبيًا كبيرًا بين الشيعة؛ الذين يغلب على رؤاهم الثورة والمعارضة والتمرد. وغالبًا ما ينتمي أتباع الصدر إلى الفئات الشابة والفقيرة. وبهذا الموقف المعارض؛ يوفر الصدر خطابًا يوازن موقف التعاون مع المحتل الأمريكي الذي بدا من معظم القوى الشيعية. ولعل الولايات المتحدة كانت تحتاج مثل هذه الموازنة؛ في محاولة لاستيعاب المد الثوري المعارض، وإجهاض احتمالات مشاركته في المقاومة الفعلية المسلحة[44]. ولكنها أساءت التعامل معه بعد ذلك،

وساهمت في استفزاز مشاعره العدائية المتوهجة تجاه المحتل في داخله منذ فترة.

وقد أظهرت حركة الصدر مشاعر معادية للوجود الأمريكي، ولكنها طوال العام الأول من الاحتلال لم تصل إلى مواجهات عنيفة مباشرة؛ وإنما شملت فقط مظاهرات للتعبير عن رفض الوجود الأمريكي، وتركزت حركة الصدريين في محاولات نشر وفرض سلوك اجتماعي وثقافي يقترب من المنظومة الإسلامية، ويبتعد عن القيم الغربية؛ حيث عملت على فرض الحجاب على السيدات، وتهديد دور السينما (التي تقدم أفلامًا مخلة) ومحلات بيع وتوزيع الخمور، وذلك في نفس الوقت الذي استمرت فيه بتقديم مساعدات الغذاء والمعونات الاجتماعية والصحية، والتي غالبًا ما موَّلتها إيران رغبة منها في تقوية شعبية الصدر، والعمل على تلافي أي مواجهات شيعية/شيعية؛ مثل تلك التي حدثت بوصول الخوئي للنجف في إبريل 2003[45]. ومن ثم تركزت جهود الصدر في المرحلة المبكرة للاحتلال على تنفيذ البعد الاجتماعي من خطابه، ولم تشتعل مواجهة عنيفة حقيقية بينه وبين الاحتلال إلا في أواخر أبريل 2004؛ لتبدأ درجة أعلى من المصداقية السياسية والاتساق للخطاب الصدري.

تحظى جماعة الصدر بنفوذ سياسي كبير يفوق تعداد أعضائها. فوفق جوان كول فإن حركة الصدر تعد أهم حركة وسط الجماهير الشيعية في مرحلة ما بعد صدام؛ إنها تمتاز بدرجة عالية من تمييز الذات عن الآخرين، ورفض مقولاتهم بشكل غير معتاد في سياق الشيعية العراقية؛ فهي تمثل اتجاهًا "**متزمتًا**". وقد ساهمت كل من قسوة تعامل نظام صدام مع الشيعة، والنموذج الإيراني ما بعد الثورة؛ في تكثيف الاتجاه الراديكالي لدى الصدريين. وإذا ما صعدت هذه الحركة كقوة اجتماعية قائدة؛ فسوف تفرز مزيدًا من القطبية وعدم الاستقرار وسط النموذج السياسي العراقي المستقبلي. وقد تحدث جوان كول عن هذا الانطباع، برغم اعترافه بأنه طوال العام الأول للاحتلال اختارت حركة الصدر عدم تحدي التحالف العسكري بشكل نشط[46] وفعال ومباشر. وتظل حركة مقتدى الصدر ذات تأثير قوي في الشارع السياسي العراقي، بالرغم من إبعادها عن المجلس الانتقالي للحكم؛ فإلى جانب سيطرتها على مساجد ومراكز خدمات ومستشفيات كل من شرق بغداد والكوفة وسمراء؛ فإن لها حضورًا قويًا في النجف وكربلاء والبصرة. إنها متمايزة الحدود على المستوى الديموجرافي (حيث تضم الشباب والفقراء وسكان المدن)، وعلى المستوى الأيديولوجي (حيث تسعى لتعظيم سلطة الدين على الحياة العامة)[47].

أما عن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يمثل جماعة ثالثة لها أهميتها في الساحة الشيعية العراقية؛ فإنه بسبب مشاركته في الحرب العراقية/الإيرانية ضد الجيش العراقي، وارتباط نشأته واستمراره بالدعم الإيراني المباشر، والأهم تكوينه الفقهي السياسي؛ شككت بعض الكتابات في وطنية هذا الحزب؛ حيث كرس المرجع الشيعي الكبير السيد محسن الحكيم تقليدَ "**الاستقواء بسلطة الخارج**" –تلك السلطة التي تجسدت حينئذ بدولة وحكومة شاه إيران– ضد سلطة الداخل السُّنية، وضد العلماء والطلاب الشيعة الذين حاولوا الخروج الفقهي والسياسي على خط "**الحوزة التقليدية**"؛ بما في ذلك محمد باقر الصدر والخوميني؛ ومن هنا استنتجت بعض التحليلات أن مسلك المجلس الأعلى الإسلامي اليوم يرنو إلى تطبيق هذا التقليد[48].

وقد تأسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية خلال الحرب العراقية/الإيرانية على أساس أن يكون إطارًا لكل القوى الإسلامية العراقية. وظل تحت قيادة محمد باقر الحكيم حتى مقتله، وخلفه عبد العزيز الحكيم. ويجتذب المجلس النخب الاقتصادية والاجتماعية للشيعة. وقد تحول المجلس الأعلى من إطار سياسي للحركات المعارضة للنظام العراقي السابق، إلى حزب شيعي ينظم كوادر تنظيمية؛ ومنها مجموعات عسكرية مسلحة سميت **جيش بدر**. وارتبط الحزب أيضًا بتمويل وحماية الدولة الإيرانية، وامتدت العلاقات

الخارجية لهذا المجلس إلى إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، وقد مثل المجلس بوفد رفيع المستوى في الوفد السداسي الذي دُعي إلى واشنطن لتمثيل المعارضة العراقية[49]. وقد أثار البعض أن عودة الحكيم قد جاءت بعد اتصالات أمريكية/إيرانية، وكانت سوف تزيد من التنافس بين تيار مقتدى الصدر وتيار آل الحكيم. بل إن كثيرًا من المراقبين أشاروا إلى التقارب الذي حدث بين الحكيم والسيستاني؛ على أنه محاولة لتوحيد الجهود في مواجهة تهديدات حركة صدر لكل منهما.

ويعد حزب الدعوة الإسلامية من أقدم التنظيمات الشيعية، وقد تبنَّى النهج المرحلي من أجل تغيير واقع الأمة الإسلامية؛ حيث قُسِّمت مراحل الدعوة إلى أربع مراحل: المرحلة التغييرية، ومرحلة الصراع السياسي، ومرحلة إقامة حكم الله في الأرض، ومرحلة المراقبة والتوجيه. وأُصدِرت وثيقتان تعبران عن برنامج هذا الحزب؛ الأولى في 1980، والثانية في 1992. ويعتمد حزب الدعوة أساسًا على النخبة العلمية[50]. وقد تطورت رؤيته الفكرية تجاه النظام السياسي الأمثل للعراق؛ كما سيرد لاحقًا.

يعد عبد المجيد الخوئي رئيس مؤسسة الخوئي من أهم فاعلي استراتيجية التوافق مع الاحتلال الأنجلو/أمريكي؛ وهو من فقهاء الشيعة المقيمين في لندن. وقد أسس علاقة قوية مع الحكومة البريطانية، وأعلن موافقته على قرار بلير بالهجوم على طالبان. ومع قرب الحرب الأمريكية ضد العراق وافق الخوئي على إدخاله جنوب العراق عن طريق القوات الأمريكية؛ ليلعب دور تأمين تعاون زعماء الشيعة مع الولايات المتحدة. ولكنه اغتيل فجأة؛ مما أجهض الجهود الأمريكية في استخدامه لموازنة الفقهاء الراديكاليين، وتقوية الاتجاه "المعتدل" وسط القيادات الشيعية[51]. وكان للخوئي علاقات وثيقة بالبريطانيين. وفي ظل حضوره النشط بمؤتمر المعارضة العراقية -الذي عُقد في لندن- تم انتخابه في اللجنة التي انبعثت عن المؤتمر وضمت خمسة وستين عضوًا. كما رشحه مؤتمر أربيل للجنة تعيين الإدارة المدنية للمدن العراقية (بالرغم من عدم حضوره). وتوقع الكثيرون أنه لو استمر على قيد الحياة كان سيتعرض الدكتور أحمد الجلبي -الذي كان يراهن عليه الأمريكيون- لمزيد من التهميش الذي يحد من دوره[52].

وبالمثل اتضح للأمريكيين عدم قدرة أحمد الجلبي (الزعيم الشيعي العلماني رئيس المؤتمر الوطني العراقي) على لعب الدور المتوقع منه؛ حيث كان يعتقد الأمريكيون أنه زعيم شيعي له تأثير على الجماهير الشيعية. إلا أنه اتضح عقب ذلك أن الجماعات الشيعية المختلفة إما رافضة له، أو غير معجبة به، أو حتى لا تعرفه أو سمعت عنه من قبل[53]. وبالفعل بدأ الأمريكيون في تخفيف اعتمادهم على جلبي منذ نهاية 2002؛ خاصة عندما ثبت اهتزاز وضعف مكانته داخل العراق عامة وجنوبه خاصة، بالإضافة إلى شُبهات حامت حول سبل إنفاقه لمبالغ قدمتها الولايات المتحدة للمؤتمر الوطني العراقي. ومن الملاحظ عامة أن الجماعات الشيعية المختلفة التي حرصت الإدارة الأمريكية على التعامل معها وكسب تعاونها؛ جميعها لا تتمتع بمكانة قوية في الداخل، باستثناء الوضع النسبي الأفضل للفرع المقيم في لندن من حزب الدعوة. ولم يكن يعلم المسئولون الأمريكيون عن حركة الصدر كقوى شيعية "أصيلة" في الداخل؛ وهو الجهل الذي كلفها الكثير سياسيًا في الشهور الأولى للاحتلال[54] وأخيرًا منذ أبريل 2004.

لم تهتم التنظيمات الشيعية العراقية التي كانت ناشطة في خارج العراق قبل الاحتلال سوى بتدبير أمورها، في حين توارى الحوار الشيعي/الشيعي أو العراقي/العراقي بعيدًا عن دائرة اهتمام تلك التنظيمات. وعندما بدأت الولايات المتحدة تعد حملة الغزو ضد العراق؛ انقسمت تلك التنظيمات بين تيار مُشارك في إعداد تلك العُدة -وهذا ما فعله حزب "**المجلس الأعلى للثورة الإسلامية**" وبعض أجنحة "**حزب الدعوة**"- وتيار رافض للمشاركة. وقد حاولت هذه التنظيمات الشيعية المحافظة على استقلاليتها، كما أعلن

ممثلوها تقوية دورها؛ في كل من مؤتمرات "**واشنطن**" و"**لندن**" و"**صلاح الدين**" و"**طهران**"[55].

وقد حاولت القبائل الشيعية إثبات حضورها السياسي؛ فانعقد مؤتمر (في 8 يوليو 2003) بين زعماء القبائل العراقية (الممثلين لقبائل الريف الشيعي في وسط وجنوب العراق) تحت اسم "**كتلة القبائل العراقية الديموقراطية**". وقد أرادوا به تأمين صوت ودور لهم في حكم العراق. وأوصى هذا المؤتمر -على لسان زعيمه- بضرورة قيام العراقيين أنفسهم بصياغة دستور جديد، مع المطالبة بانتخابات مبكرة للحكومة العراقية. في حين أكد عبد الكريم محمود المحمداوي (أحد زعماء "**عرب المستنقعات**") عقب الاحتلال على ضرورة تشكيل حكومة عراقية بأقصى سرعة، وإنهاء الاحتلال الأمريكي مبكرًا. وساهم المحمداوي في تخفيف حدة الصدامات الناجمة عن إصرار البريطانيين في الجنوب على مصادرة أسلحة القبائل الشيعية العربية وعدم تسليحها بأي شكل؛ وهو الأمر الذي يعد منافيًا للشرف في السياق الثقافي العربي لهذه المنطقة[56]. ولكن لا يمكن الحديث عن هذه القبائل كفاعل سياسي مستقل وموحَّد، وله صوت تنظيمي متمايز؛ وإنما كقوى اجتماعية قد ترتبط بتيارات وتنظيمات سياسية شيعية مختلفة.

يسود التوتر أيضًا على مستوى العلاقات البينية الشيعية؛ وهو الأمر الذي تزيد خطورته أكثر من التوتر المتصاعد بين الاحتلال الأمريكي والقوى الشيعية على عمومها. ولا يمكن التغاضي عن الخلافات والتباينات الشيعية/الشيعية على أكثر من مستوى. بيد أن هناك قطبية على ساحة هيراركية فقهاء الشيعة ما بعد صدام حسين؛ فمن جانب هناك مرجعيات "**الحوزة الصامتة**" التي تواجه -وفق البعض- تحديات لتدعيم نفوذها لدى عموم الشيعة في العراق وخارجه. ومن جانب آخر؛ هناك من سُمّوا "**الفقهاء الجُدد**" أو "**الحوزة الناطقة**"؛ وأهم من يمثلها حاليًا مقتدى الصدر. ومع الفراغ المرجعي الذي بدأ يبرز في حوزة النجف الأشرف منذ بدء الاحتلال؛ فقد تنهض مرجعيات "**الحوزة الناطقة**" في العراق لذلك. وتقدر بعض المصادر الشيعية العراقية، أن يكون الحضور السياسي المفاجيء للسيد علي السيستاني بالاتفاق مع حزب آل الحكيم يُغية تعزيز الشرعية الدينية والشعبية للقوى الشيعية المهادنة للاحتلال؛ وذلك على أساس أن الانتماء إلى "**حوزة الفقه التقليدي**" ومواجهة "**حوزة الفقه التجديدي**"؛ يؤلفان قاسًما مشتركًا بين السيد السيستاني والسيد باقر الحكيم (قبل مقتله)، رغم التنافس على زعامة المرجعية الذي يمكن أن يقع بينهما. فلقد أصبح السيد السيستاني شريكًا منشودًا للسيد باقر الحكيم مع بروز ظاهرة مقتدى الصدر. ودعَّم من ذلك؛ أن السيد السيستاني -وهو من أصل أفغاني بلوشي- سيكون وفريقه الطرف الأضعف في هذه "**اللعبة السياسية**" التي يديرها آل الحكيم. في حين تحذر بعض المصادر الشيعية العراقية من مغبة أن يكرر "**المرجع الشيعي الأعلى**" السيد السيستاني -بنشاطه السياسي المفاجئ الذي باشره مع السيد مقتدى الصدر، وسائر تيارات الشيعية العراقية الراهنة- تجربة بعض المراجع في العشرينيات من القرن الميلادي الماضي؛ فمن المعلوم أن المرجعين الشيعيين الكبيرين؛ "الأصفهاني" "والنائيني" -اللذين كانا إيرانيي الجنسية، ومقيمين في النجف الأشرف- قد آثرا الامتناع عن أي نشاط سياسي معادٍ للاستعمار البريطاني في العراق؛ وبذلك أضعفا -إن لم يكن قد أحبطا- الدور الجهادي الوطني والقومي للشيخ مهدي الخالصي الكبير، وولده محمد؛ وهما عربيان عراقيان تم نفيهما إلى إيران. وهذا الحدث الخطير وصفه البعض بأنه أصل في نشوء "**أزمة القيادة الإسلامية الشيعية في العراق الحديث**".

ويتحرك مقتدى الصدر خارج إطار المرجعية، وقد مثل وقوف المرجعية الفاعلة -أو الناطقة- أمام المرجعية الصامتة التي أطلقت على المراجع التقليديين. ولم يكتفِ مقتدى الصدر برفض الاحتلال؛ بل انتقد موقف المراجع

الأربعة علنًا، مع إشارة إلى كونهم غير عرب، وصرَّح أن الشأن العراقي العام لا يدخل في صلب اهتمامهم[57].

ويحتل التنافس ما بين آية الله السيستاني والإمام الصدر مكان الصدارة فيما بين القيادات الدينية؛ فبالنظر لتاريخ أسرة مقتدى الصدر؛ يمكن فهم محاولاته لاستعادة مكانة عائلته في النجف. وقد تمادت بعض التحليلات واعتبرت أن الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك تكمن في منافسة شخص مثل السيستاني. وظهرت بعض المقولات تفسر الظهور الواسع الحالي لآية الله السيستاني كمردود لصفقة إيرانية/أمريكية (على غرار ما تم مع مجاهدي خلق)؛ يتم بمقتضاها ضرب مقتدى الصدر. لكن تظل هناك حدود لتلك المنافسة في نهاية الأمر؛ فغالبية أتباع الإمام الصدر في أوساط الشباب الصغار وطلبة المدارس، بينما أن الحشد الذي تستطيع المجتهدية تعبئته في النجف أكثر تنوعًا[58]. ومن هنا تعددت السيناريوهات والتحليلات، وجميعها تسعى لشرح مثل هذا التنافس الخفي بين نمطين متباينين فكريًا؛ وإن تشابها حركيًا حتى أبريل 2004.

وقد بدت خلافات واضحة كذلك بين جماعة الصدر وأتباع الخوئي. كما تعارض جماعة مقتدى الصدر بقوة جماعة المجلس الأعلى بقيادة الحكيم في كثير مواقفها. وبالفعل سادت بعض الاضطرابات بين الصدريين وأتباع كل من الحكيم والسيستاني؛ حتى في النجف، وفي الأيام الأولى للاحتلال؛ حيث اختلف كل من أتباع الصدر وأتباع السيستاني حول حق الوعظ في الجامع الملحق بضريح الإمام الحسين، وكذلك تركزت المواجهات المسلحة بين الجناح العسكري للصدر وفيلق بدر في شرق بغداد، ونجح الأوائل في طرد الأخيرين[59].

ولا يجب كذلك إغفال الأسباب السياسية للتنافس فيما بين القوى الشيعية المختلفة مع الصدر؛ ومن أمثلة ذلك ما يتصل بمسعى الحكيم (قبل وفاته) إلى مواصلة استراتيجية **"مؤتمر لندن"**. وتشير أوساط شيعية عليمة إلى معارضة قوى سياسية شيعية كثيرة لاستراتيجية **"المجلس الأعلى"**؛ الذي يصر على **"التعاون"** مع الأمريكيين من أجل قيام نوع من **"الشيعية السياسية"** الطائفية[60]. وقد بدا أن طلب مناصرة المحتل الأمريكي والإنجليزي -من قبل قوى الشيعية السياسية- يرتبط **"باستجداء الشرعية السياسية"** قبل الاهتمام بترسيخ الوحدة الوطنية العراقية وفق بعض المحللين[61].

وبالمثل هناك جذور لخلافات تاريخية بين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة؛ فقد دأب السيد محمد باقر الحكيم على **"اضطهاد"** عناصر وقيادات **"حزب الدعوة"** الذين لجأوا إلى إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية. وتشهد وثائق شيعية عراقية -نُشرت مؤخرًا- قول السيد باقر الحكيم بشأن حزب الدعوة إنه: **"ينبغي القضاء عليه قبل صدام حسين"**. وخلال إقامته الطويلة في إيران؛ عمد السيد باقر الحكيم إلى **"تطهير"** ما سمي بـ**"فيلق بدر"** من كافة **"أنصار حزب الدعوة"**، وكذلك من الكوادر والعناصر التي كانت قد منحت ولاءها إلى السيد الشهيد محمد صادق الصدر.

وبالفعل عند وصوله للعراق بعد مساومة أمريكية إيرانية؛ بدأ حزب آل الحكيم في إعلان موقف مضاد للتيارات السياسية الشيعية التي ترفض مجلس الحكم وسلطة الاحتلال؛ وهو التيار الذي يقوده السيد مقتدى الصدر. فحزب آل الحكيم باعتباره أهم قوى **"الشيعة السياسية"** يرمي إلى إضعاف هذا التيار الأخير، وكافة التنظيمات والكتل السياسية الشيعية التي تخالف استراتيجيته الداعية للاشتغال بالسياسة حتى تحت مظلة الاحتلال، وتتزع إلى التحرر والاستقلالية[62].

كشفت الأوضاع في عراق ما بعد الحرب عن غياب التصور المشترك لدى التنظيمات الشيعية العراقية داخل وخارج مجلس الحكم؛ وهذا **"الانقسام الشيعي/الشيعي"** هو

أول المعوقات الموضوعية لدور شيعي فعال في مقاومة الاحتلال الأمريكي للعراق؛ ولذلك فإن كيفية مداراة هذا الانقسام ومغالبته سوف تحدد طبيعة هذا الدور في المستقبل[63].

ثانيًا– الرؤية الشيعية للقضايا المصيرية:

أصبح الموقف من قضيتي الاحتلال وشكل النظام السياسي محورًا رئيسيًا للاختلاف أو التوحد بين القوى الشيعية المختلفة. وقد أثارت مسألة كيفية التعامل مع القوة المحتلة جدلاً أوسع وأخطر؛ ربما لأنها مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بواقع يعايشه الشيعة العراقيين يوميًا؛ بينما قضية طرح رؤية سياسية لماهية الحكم المستقبلي –على أهميتها– ما تزال تتعلق بالمستقبل قريبًا كان أو بعيدًا، كما وأن مساحة الاتفاق حول مبادئ الديموقراطية قلصت من مساحة الاختلاف حولها. ومع ذلك؛ فبالنظر للدور الأمريكي المهيمن على كل من مسار وشكل النموذج السياسي العراقي؛ لا يمكن الفصل بين المسألتين، بل لابد من إدراك ترابطهما وتداخلهما.

أ– الاحتلال الأمريكي.. ورفضه المتصاعد:

يمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين مرَّ بهما الموقف الشيعي تجاه الاحتلال الأمريكي: مرحلة الرفض الحذر طوال العام الأول من عمر الاحتلال الأمريكي؛ وفيها اتسم الموقف الشيعي العام بغلبة خيار المهادنة الرافض للمواجهة (الذي يتزعمه آية الله العُظمى السيستاني) ولكن في ظل وجود جناح أكثر رفضًا وأكثر هجومًا على الوجود الأمريكي –ممثل في حركة صدر– إلا أن رفضه وهجومه ظلا حبيسي الخطاب النظري، بدون ترجمة عملية على أرض الواقع. أما المرحلة الثانية؛ فهي التي بدأت في أبريل 2004 بحدوث تغيير جذري في مسلك صدر وأتباعه؛ حيث بدا اختيار المواجهة – الأكثر عنفًا– واضحًا، ولكنها أيضًا مرحلة استمر فيها موقف السيستاني أو الحوزة التقليدية في الدعوة لاحتواء المواجهات، والعودة للمفاوضات (حتى كتابة هذه السطور).

تدلل الخبرة التاريخية على تميز الشخصية الشيعية بالميل إلى الثورية والتمرد؛ فقد كان الشيعة ركنًا أساسيًا في بناء الحركة الوطنية العراقية؛ حيث إن للمرجعية الشيعية دورًا كبيرًا في ثورة العشرين، بتضامنهم مع القيادات السُّنية في الدعوة لمقاومة الاحتلال البريطاني. وساهمت فتاوى الجهاد التي تبناها فقهاء الشيعة في إذكاء الكفاح ضد الجيش البريطاني. ويشترك الشيعة في منظمات المقاومة لا بصفتهم المذهبية؛ ولكن باعتبارهم عناصر وطنية وقومية. ومن هنا ليس من السهل القول بإجماع الشيعة العراقيين على تأييد الاحتلال الأمريكي[64].

ولكن لا يمكن النظر إلى الشيعة كمتعاونين أو مؤيدين للاحتلال الأمريكي؛ حتى وإن قبل بعض المنسوبين إليهم بذلك التصنيف الذي شوه صورتهم المستقرة في الإدراك العام؛ وهو ما استفز بعض العناصر الوطنية والقومية التي عبرت عن استهجانها لهذا التصور؛ حتى هؤلاء المؤمنين بأهمية التعاون مع سلطة الاحتلال الأمريكي. وقد صرح أبو بكر الساعدي الناطق باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الأشهر الأولى من الاحتلال بأن الشيعة في موقف حرج للغاية؛ لأن الهجمات المتتالية على مناطق تكريت وسامراء والفلوجة (مناطق سُنية) قد يعطي انطباعًا بأن القوات الأمريكية والشيعة متحالفان ضد السُّنة[65].

هناك بعض الشخصيات والقوى التي تزداد درجة تقبلها للمحتل الأمريكي والتعامل معه؛ مثل حزب أحمد الجلبي الذي لا يصلح لمهمة معارضة الاحتلال؛ باعتباره من قائمة **"الأحزاب العلمانية"** التي تتخذ موقفًا مهادنًا وتوافقيًا مع الاحتلال. بل في المقابل؛ نجد أن الحركة الدينية الشيعية –التي اعتمدت على تراث ثورة العشرين وشعاراتها– قد استخلصت من خبرتها التاريخية الزاخرة بالقمع والمعاناة طوال ثمانين عامًا

أنه من الضروري إجراء تفاهم مباشر مع الولايات المتحدة؛ وهو التفاهم الذي يصعب تحقيقه بدون العلمانيين الشيعة من أمثال الجلبي؛ ولذا حرص عبد العزيز الحكيم على أن يكون الجلبي إلى جانبه في الوفد العراقي الذي زار واشنطن ونيويورك، والتقى بالرئيس الأمريكي بوش. وفي اللقاء المنفرد بين الحكيم وبوش في البيت الأبيض؛ أشار الأول إلى خطأ البريطانيين في أعقاب الحرب العالمية الأولى؛ حينما أداروا ظهورهم إلى الشيعة[66].

خلال العام الأول الذي تلا الاحتلال الأمريكي؛ نجد أنه في مقابل بعض الموالين للوجود الأمريكي؛ فإن المرجعية التقليدية -ممثلة في آية الله علي السيستاني- بدت ملتزمة بالصمت والحذر النسبي، وكذلك الحال بالنسبة إلى السيد مقتدى الصدر الذي استمر موقفه رافضًا للاحتلال، ولكنه أيضًا رفض حذر. لا شك أن الرؤى الفكرية والفقهية تؤثر على مواقف الحوزات العلمية؛ ومنها عزوف بعضهم عن الخوض في المجال السياسي ممثلاً في الدولة؛ لأنه من مسئوليات الإمام الغائب. وفي الوقت ذاته؛ لا يجب اعتباره موقفًا مطلقًا ثابتًا بالنظر إلى ما طرأ من تغير على الآراء السياسية لبعض المراجع؛ مثل رفض آية الله السيستاني استقبال الحاكم الأمريكي ووزير خارجية بريطانيا، ومطالبته بتشكيل المجلس الوطني القادم على أساس من الانتخابات وليس التعيين. ومن ناحية ثانية؛ قد يعود أيضًا ما سمي **"بالحياد الإيجابي أو المقاومة السلمية"** إلى قيام الاحتلال بالقضاء على صدام ونظامه، وإلى ما أبداه الاحتلال الأمريكي من اعتراف بثقل الشيعة؛ والذي انعكس في توفير حصة أكبر لهم في مجلس الحكم (13 من 25). ويضيف البعض محدِّد عدم عراقية كبار الفقهاء الشيعة كسبب آخر في عدم اتخاذ موقف أكثر حدة من المحتل الأمريكي؛ حيث إن مراجع الشيعة العراقيين الأربعة الكبار ليسوا من أصول عربية؛ فآيات الله العظمى علي السيستاني إيراني، وآيات الله محمد سعيد الطبطبائي الحكيم إيراني، وبشير النجفي باكستاني، وإسحاق فياض أفغاني. في حين أن المراجع العرب إما أنهم محدودو النفوذ (مثل آية الله محمد مهدي الخالصي)، أو ليسوا بالمراجع (مثل مقتدى الصدر الذي يتمتع بنفوذ واسع بين جيل الشباب)[67].

ويمكن إرجاع موقف اللامبالاة والحذر من القوات الأجنبية -خاصة في البداية- إلى عدة أسباب أخرى: الذكرى الأليمة من الموقف الأمريكي تجاه الثورة الشيعية في 1991؛ حيث وقف الغرب متفرجًا بينما يتم سحق الثورة بكل قسوة. وقد أدت الخبرة الأليمة للشيعة لما يزيد عن قرن كامل إلى تحليهم بالصبر والريبة والتشكك[68]. فالخوف من النظام والريبة والشك تجاه الغرب كلها مشاعر ما زالت قائمة؛ خاصة في بدايات الحرب؛ حيث لم تختفِ فكرة أن يترك الغرب صدَّام حسين في الحكم أو يعود له (مثلما كان الوضع في 1991) من أذهان الكثيرين. وفي نفس الوقت لا تظهر رغبة قوية لدى الشيعة العراقيين في التمايز عن الجسد العربي، بالإضافة إلى الاختلافات الداخلية فيما بين الشيعة[69].

يعبر الحضور السياسي الحالي للمرجع الشيعي السيد علي السيستاني عن مرحلة جديدة متمايزة للمواجهة بين التيارين السياسيين الرئيسيين اللذين يرتسمان فوق الخارطة الفكرية السياسية الشيعية؛ وهما: التيار المهادن للاحتلال، مقابل تيار آخر رافض له[70]، ولكن بدون أن يمتد هذا الرفض لحركة فعلية ومقاومة ملحوظة. وقد جاء تفعيل الدور السياسي المتزايد للحوزة النجفية (وعلى رأسها آية الله العظمى السيستاني) في إطار من العمل على احتواء أي مقاومة شيعية ممكنة، وتكريس فكرة الاعتماد على قنوات التفاوض والحوار بين الشيعة -بتنظيماتهم المختلفة- وسلطة الاحتلال الأمريكية.

وتعددت إشارات الأئمة الشيعة الداعية إلى عدم رفع شعار المقاومة والتمرد ضد الاحتلال؛ فقد تضمنت بعض ردود السيد السيستاني -على بعض المستفسرين من الجمهور الشيعي- ما يعد حظرًا لمشاركتهم في أعمال المقاومة

المتصاعدة ضد جنود الاحتلال الأمريكي البريطاني[71]. وقد برر السيستاني غياب فتوى بالكفاح ضد المحتل الأمريكي بأن الظرف لم يحِن بعدُ لمثل هذه الفتوى الداعية للمقاومة؛ ففي مقابل بعض البيانات التي صدرت من قبل بعض المرجعيات الشيعية الكبرى وطالبت فيها العراقيين بـ"**ألا يسالموا الاحتلال**"؛ تأتى بيانات السيد السيستاني وقد اتسمت "**بالبرود السياسي الشديد**" في الدعوة لاتخاذ موقف مضاد للاحتلال. ويعكس هذا الموقف صعوبة بناء مشروع فكري شيعي موحد متفق على أبعاده وآلياته. وقد يؤجج الفراغ المرجعي في العراق وتشتت الولاءات السياسية –على أكثر من تنظيم شيعي– الصراع "**الحوزوي**"[72].

ومن ناحية أخرى؛ فإن عدم وضوح موقف كبار الفقهاء، وعدم التصريح أو تأكيد ضرورة مكافحة المحتل الأمريكي؛ يضعف المقاومة الشيعية. فإن قرار المقاومة العسكرية في منطقة الشيعة لابد أن يصدر من النجف؛ لأن الإمامة والتنظيم والتراتبية في القيادة محددات حاسمة في تشكيل المسلك الشيعي[73]، وليس من المتوقع أن يتصاعد موقف المرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني إلى مستوى الإفتاء والحكم بالجهاد والمقاومة المسلحة بسرعة، – ذلك بالنظر إلى مواقف الفقيه السياسية والفكرية– فهو لم ينادِ بولاية الفقيه، ولا يمارس دورًا ولائيًا في السياسة العراقية، وما زال محتفظًا بموقعه الولائي المتفق عليه فقهيًا في حدود الأمور الحسبية. وبالإضافة إلى المتغيرات الفقهية والفكرية؛ فإن طبيعة شخصية آية الله السيستاني المتعقلة والمدركة لحساسية موقعه وحساسية الوضع العراقي، وحساباته للتعدد الشيعي الذي لا يستطيع اختزاله؛ جميعها محاور تصب في صياغة الموقف الحالي للفقيه الكبير؛ ولذلك فقد حرص منذ البداية على التشاور الدائم مع مجلس الحكم الانتقالي، آخذًا في اعتباره تعدديته العرقية وتعدديته الشيعية، ومتفقًا على تعدد الأدوار وتكاملها في المحصلة.

فموقف السيد السيستاني الفعلي يمكن تلخيصه في سعي الشيعة إلى "**تحقيق أهدافهم بالوسائل السلمية في الوقت الراهن...**" "**وإذا وجد العراقيون أن الوسائل السلمية لم تعد متاحة فسيتعين عليهم البحث عن وسائل أخرى**"؛ وذلك بحسب كلام السيد علي الصافي وكيله في البصرة. وهذا الكلام هو الأقرب إلى نهج السيستاني الذي يبغي حماية شيعة العراق من تكرار تجربة مواجهة الاحتلال الإنجليزي، وفي نفس الوقت بدون استبعاد المقاومة العسكرية ولكن بعد استنفاد كل الوسائل غير العنيفة[74]. ومن ناحية أخرى؛ فإن قيام فقهاء الشيعة بتوفير الخدمات الأمنية والاجتماعية التي فشل في تقديمها الأمريكيون؛ لا شك أنه يمثل تحذيرًا لبعض المسئولين الأمريكيين[75] ومؤشرًا دالاً على مكانة هذه القوى التنظيمية؛ وليس فقط العقيدية والرمزية. إذاً هو تواجد قوي على الساحة, مع اتباع أقل درجات الاستثارة للمحتل الأمريكي.

إن المجتمع الشيعي –الذي يدعمه آلاف المقاتلين في فيلق بدر– يؤمن أن الولايات المتحدة توجد في العراق من أجل النفط، وغضبها يتصاعد مع المعاملة الأمريكية التي يلقاها العراقيون في المدن العراقية المختلفة، ومع تأزم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. وإن كراهية الشيعة لحزب البعث ونظامه شديدة؛ ولكن في نفس الوقت هناك كراهية موازية تجاه الاحتلال الأمريكي؛ ويتراكم بناؤها (والتي انعكست في ترديد شعارات مثل:"**تسقط أمريكا**"، "**نعم نعم للإسلام**"، "**لا لا لأمريكا لا لا للشيطان**") وهناك ضغوط كبرى على الحوزة لاحتواء هذه المشاعر الغاضبة والسيطرة عليها[76] ولو مرحليًا وتكتيكيًا؛ بسبب متطلبات ومخاطر المرحلة الحالية التي يمر بها العراق.

إذا ما أردنا رصد تطور صور التعبير عن هذه الكراهية نلاحظ تصاعدها بدرجات عالية عقب سقوط العراق مباشرة، ولكن تم احتواؤها بنجاح نسبي؛ بسبب محاولات زعماء الشيعة المستمرة إدارة الموقف بأقل خسائر

ممكنة وجني مكاسب استراتيجية طويلة المدى من خلال الحوار مع الولايات المتحدة. إلا أنه مؤخرًا -وخاصة عقب صدور الدستور المؤقت لإدارة العراق والذي به كثير من المآخذ والتحيز ضد الشيعة لصالح الأكراد- بدأت تتصاعد اللهجة الناقدة لسياسات الاحتلال؛ حتى من الجماعات المعروفة باتباعها موقفًا متوزانًا مهادنًا للوجود الأمريكي (مثل السيستاني).

وكان النقد والرفض -بل والتمرد- أوضح بالطبع في الجماعات الأكثر تحفظًا على الاحتلال الأمريكي ورفضًا له؛ مثل جماعة بني صدر التي تطور مسلكها إلى حد مواجهات عنيفة في بغداد وبعض المدن الشيعية، بعد أن دعا مقتدى الصدر إلى **"إرهاب" المحتل**. وفي المقابل اعتبر الحاكمُ العسكريُّ الأمريكيُّ الصدرَ خارجًا على القانون، ويهدد أمن العراق؛ بل وتم استصدار أمر لإيقافه بسبب اتهامه في قضية مقتل الخوئي؛ الأمر الذي صعَّد من التوتر، ومهَّد الطريق أمام أول مواجهة حقيقية بين الشيعة والاحتلال الأمريكي. وكان ذلك إيذانًا ببدء مرحلة جديدة في العلاقة بين الشيعة والمحتل الأمريكي، ولكنها لم تأتِ فجأة بدون مقدمات؛ بل تراكمت عوامل الغضب التي كرسها المسلك الأمريكي ذاته بعنجهيته وجهله لمعطيات الواقع العراقي، وافتقاده لرؤية عملية متكاملة لعراق ما بعد صدام.

وبإعلان السيستاني أن الدستور المؤقت غير شرعي؛ يتأزم الموقف في ظل احتمالات أن تؤدي المواجهات العنيفة بين جماعة الصدر وقوات الاحتلال الأمريكي (في إبريل 2004) إلى دفع السيستاني إلى الراديكالية؛ فبالرغم من الخلافات المعروفة بين الصدر والسيستاني، إلا أن الأخير ساندَ بعض مواقف الأول؛ فمثلاً مع دعوته الجماهير الشيعية الغاضبة أن **"تظل هادئة"**؛ أشار إلى أن بعض مطالبها "مشروعة"، وفي نفس الوقت أدان أعمال العنف التي تبنتها قوات الاحتلال[77].

ومن هنا تثور احتمالات حدوث تقارب شيعي إبان تصعيد المواجهة, أكثر من تخفيفها؛ كما كان الأمر طوال عام كامل عاشته القوى الشيعية تحت نير الاحتلال.

ب- النظام السياسي العراقي المستقبلي.. ورؤية فضفاضة:

يتبع الشيعة تقاليدهم المعروفة برفض الاستبداد عندما ينادون بتطبيق الديموقراطية في عراق ما بعد صدام. وترتبط هذه الديموقراطية بالإسلام؛ وهو الأمر الذي تردد من قِبل غالبية زعماء الشيعة ومنهم الحكيم؛ الذي أعلن عقب عودته أن **"مستقبل العراق ينتمي للإسلام"**، وأن "التحدي الرئيسي هو الحفاظ على استقلالية العراق". ولكن القراءة الإسلامية للحكم الديموقراطي العراقي المستقبلي لا ترتبط بالطابع الإيراني للدولة الإسلامية؛ كما أكد الحكيم وغيره أكثر من مرة[78]. وقد صدرت هذه التصريحات عقب الاحتلال مباشرة؛ إلا أنه عند رصد تطور موقف القوى الشيعية المختلفة من الشق الإسلامي للحكم يمكن ملاحظة ازدياد المرونة وعدم الوضوح. بينما جاء التمسك بالديموقراطية أكثر حسمًا واستمرارية، وإن أضحى تصور دور الشيعة أمام الطوائف الأخرى أقل طموحًا.

في إطار مجلس الحكم الانتقالي العراقي؛ تتعدد قوى **"الشيعة السياسية"** التي تمارس **"الحكم"** الآن في العراق. وضمن هذا التعدد تبرز ثلاث قوى أساسية، هي **أولاً- "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"** الذي يقوده آل الحكيم. **ثانيًا- "حزب المؤتمر الوطني"** الذي يقوده آل الجلبي. **ثالثًا-** جناح **"حزب الدعوة"** بقيادة إبراهيم الجعفري. ورغم حالة التشرذم السياسي والتنظيمي؛ فقد انتهجت قوى **"الشيعة السياسية"** استراتيجية سياسية ثلاثية الأبعاد: الأول- محاصرة التنظيمات والشخصيات الشيعية التي ترفض مجلس الحكم والاحتلال معًا، والثاني- المنهجية الطائفية في صوغ الحكم وممارسته، والثالث- **"أمركة"** أو **"تدويل"** الأزمة العراقية. وقد

وجَّهت الآراء الرافضة للاحتلال الأمريكي ودوره في صياغة مستقبل العراق كثيرًا من النقد لهذه الاستراتيجية؛ باعتبار أن ما يجمعها في النهاية هو الرغبة في السلطة؛ فالشيعة وفق هذا المنظور تنطلق من رفضها للهيمنة السُّنية على السلطة السياسية، كما رأوا أن طلب السلطة بأي وجه كان الملمح الثابت الذي يكاد يختزل كافة ملامح "الشيعة السياسية"[79].

لقد أصبح مجلس الحكم الانتقالي حقيقة في الواقع السياسي العراقي، ولكن تباينت الآراء حول مدى شرعيته. ولقد اتفق الصدر مع كثير من القوى السُّنية في اعتبار هذا المجلس غير شرعي؛ لأنه يساهم في "**شرعنة**" الاحتلال. بينما اتخذت كثير من القوى الشيعية موقفًا أقل تشددًا منه، وتقبلت التعامل معه (على سبيل المثال يتأسس موقف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية المؤيد له؛ على ضرورة المحافظة على مصالح الناس وتنظيم أمورهم؛ ولذا فإن مجرد المشاركة فيه لا تعطي مشروعية للاحتلال)[80].

وإذا ما ألقينا نظرة على تكوين الأعضاء الشيعة في المجلس نلاحظ محاولة الأمريكيين عدم التركيز على القوى الدينية الشيعية، بقدر ما يحاولون الموازنة بينهم وبين القوى العلمانية ومن يطلق عليهم في الخطاب الأمريكي الشخصيات المعتدلة (هناك حوالي ستة أعضاء من الثلاثة عشر عضوًا الشيعة هم ممن ينتمون مباشرة لتنظيمات ذات توجه ديني). ومن الجدير ملاحظته أنه أيضًا قد تم تخصيص ثلاث عشرة حقيبة وزراية داخل أول حكومة عراقية فيما بعد صدام، والمعيَّنة من قِبل مجلس الحكم الانتقالي؛ وهى الحكومة التي تتكون من خمسة وعشرين وزيرًا.

أما عن الشكل المقبول للنظام السياسي العراقي؛ فكثيرًا ما تتم صياغته في عبارات فضفافه تجمع مسلَّمات يتفق عليها الجميع، وتقبل تفسيرات متنوعة؛ وذلك في محاولة لتجميع الأنصار أكثر من معالجة المشاكل الحساسة الدقيقة التي ستواجه أي صياغة سياسية في المستقبل، وتقف عائقًا أمام أي فعالية سياسية منشودة.

مثَّل موقف السيستاني من سيناريوهات المستقبل السياسي للعراق ما بعد الاحتلال -ومحوره المطالبة بالانتخابات- أساسًا مهمًا في صياغة موقف الشيعة من شكل النظام العراقي القادم. وقد دعا المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله علي السيستاني إلى إجراء انتخابات مباشرة في غضون أشهر لاختيار حكومة عراقية ذات سيادة. ويعارض السيستاني خططًا أمريكية لنقل السلطة إلى العراقيين تقضي بمطالبة لجان غير منتخبة باختيار حكومة عراقية مؤقتة؛ باعتبارها آلية غير ديمقراطية. ويطالب بأن تكون السلطة منتخبة بشكل مباشر، في حين يستبعد الأمريكيون تنظيم مثل هذه الانتخابات قبل الموعد المقرر يوم الأول من يوليو 2004 (كما كان مقترحًا، ثم امتد الأمر إلى الإشارة إلى بداية عام 2005، مع نقلٍ للسلطة إلى العراقيين بدون انتخابات في الميعاد الأول). وربط البعض بين معارضة السيستاني لها وبين اعتراض الزعماء الأكراد عليها لرفضهم التخلي عن سلطاتهم للحكومة المركزية في بغداد[81].

وقد نشر السيستاني بيانًا دعا فيه لأن يكون الدستور العراقي "**تعدديًا، ويضمن احترام الأقلية لرأي الأكثرية**"، بالإضافة إلى مطالبته المنظمة الدولية "**بدور مركزي**" في مساعدة الشعب العراقي على "**حكم نفسه**"[82]. إن مطالبة السيستاني بالانتخابات تبدو صعبة كما يعلم السيستاني نفسه؛ إلا أنها وسيلة للضغط على القرار الأمريكي لكي يحصل في المقابل على مطالب أخرى،كما أشار البعض[83].

وعندما طالب السيستاني بانتخابات عامة حرة يشارك فيها الشعب العراقي لاختيار حكومة انتقالية تشرف على استلام السلطة؛ فإنه رفض إشراف مجلس الحكم المؤقت الذي عيّنه المحتل الأمريكي على هذه الانتخابات. وقد هدد في حالة عدم الاستجابة لمطلبه هذا بتزع الشرعية عن مجلس

الحكم[84]. وفي الوقت الذي كرر فيه آية الله السيستاني ضرورة تشكيل المجلس الوطني المُرتَقب من خلال انتخابات عامة لتدعيم شرعيته شعبيًا؛ فإن السلطات الانتقالية العراقية ردّت بأن هناك ظروفًا مرحلية وعوامل إجرائية تَحُول دون تنظيم انتخابات عامة في الأجل القريب، بل والأخطر من ذلك ما لوَّح به الرئيس الدوري لمجلس الحُكْم الانتقالي "**عدنان الباجة جي**" باحتمال تمديد فترة الاحتلال إن لم يُحسم الخلاف حول الانتخابات. وقد هدَّد بعض الأئمة الشيعة بما يُشبه العصيان المدني في حالة تأخير نقل السلطة، وظهر من بين السُّنة -الذين لم يكونوا مُتحمسين للانتخابات في الظرف الراهن- من يدعو إلى الإسراع بتنظيمها؛ فلابد من إيجاد آلية جديدة تستمد شرعيتها من الشعب العراقي؛ وهو ما يوفره الانتخاب.

ومن هنا جاء موقف المرجعية الدينية بالنَّجف الداعي لوجوب إجراء انتخابات ليكون المجلس المؤقت -الذي يقع على عاتقه إعداد الدستور الدائم وبناء الديمقراطية، وصولاً إلى المرحلة النهائية في عام 2005- مُنتخباً ولا يظل معتمدًا على نظام الحصص الطائفية، وينأى بنفسه عن التعبير عن إرادة الاحتلال، ويصبح مجلسًا شرعيًا وطنيًا حقيقيًا[85].

وكان آية الله العظمى السيد علي السيستاني قد رفض تزكية مقترَح أمريكي بتشكيل حكومة مؤقتة في العراق لا تنبثق عن انتخابات؛ محذرًا من أن ذلك سيزيد الوضع السياسي والأمني تأزمًا. وشدد المرجع الشيعي على أن تشكيلة المجلس الانتقالي "**لا تضمن أبدًا تمثيل العراقيين بصورة عادلة**"، مشيرًا إلى أن المجلس المؤقت المرتقب تشكيله (في إطار اتفاق نقل السلطة الذي أبرم في نوفمبر 2003) "**لا يحظى بالشرعية المطلوبة**". وأضاف أنه لن يكون بمقدور ذاك المجلس ولا الحكومة المنبثقة عنه القيام بالمهام المسندة إليهما، والتقيد بالجدول الزمني المحدد للفترة الانتقالية. وشدد السيستاني على ضرورة "**الحفاظ على وحدة العراق أرضًا وشعبًا**"[86].

ومن الأسباب الأخرى وراء إصرار السيستاني على الانتخاب؛ خوفه من أن تتحول الحكومة المؤقتة إلى حكومة دائمة. ومما يجعل هذا الاحتمال واردًا قيام المحتل بافتعال ما يتذرع به لإلغاء الانتخابات؛ وهذا الخوف يغذيه لدى السيستاني تزايد إحكام سلطة الاحتلال لقبضتها تدريجيًا على شئون العراق ومستقبله؛ من خلال تنظيمات متتابعة تعطيها صفتها القانونية؛ حيث يصعب على أي سلطة مقبلة أن تبدل بها. وقد أظهر إصراره هذا بعد مشاورات مع أعضاء المجلس، وتم الاتفاق على أن يبادر إلى إعلان موقفه استنادًا إلى تقارير خبراء في الشأن العراقي قالوا بإمكان إجراء انتخابات عامة؛ غير مثالية طبعًا، ولكن نسبة المشاركة فيها تكفي لإعطائها صفة الشرعية النسبية؛ تمهيدًا لشرعية أعلى وأوسع بعد انتقال السيادة وإجراء اللازم من الإحصاء والإعداد والتنظيم الإداري والأمني.

وحتى لا يتم إحكام قبضة المحتل؛ شرعَ السيستاني في البحث -مع أعضاء المجلس- عن حل وسط؛ بتحسين شروط الاختيار أو التعيين لجعله حالة وسطًا؛ بين التعيين وبين الانتخاب العام (**على أساس القاعدة الشرعية في عدم سقوط الميسور بالمعسور**) بالرغم من تشكيك آية الله السيستاني في كفاية ما يطرحه المحتل ليكون تيسيرًا على العراقيين، بالإضافة إلى غموضه. وقد اتجه السيستاني إلى الأمم المتحدة بعد ذلك طالبًا بأن يكون للمنظمة الدولية دور ورأي، ولكن بدون إثارة المشاكل مع الأمريكيين. بالرغم من تحفظ بول بريمر في البداية؛ فقد أبدى كوفي عنان ترحيبًا بهذا التوجه، وتعددت سبل الاتصال بين مجلس الحكم والأمين العام، وصدرت عن بول بريمر تصريحات أقرب إلى السلب منها إلى الإيجاب فيما يخص المسار الجديد المقترح.

وفي الوقت الذي تصاعدت مطالبة السيستاني بالانتخاب؛ خفت هذه المطالبة عند أعضاء المجلس؛ مما أظهر الأمر وكأنه تعارض مع موقف السيد، خصوصًا بعد ما جاء في كلام السيد عدنان الباجة جي (الرئيس الدوري للمجلس

في ذلك الوقت) بعد لقائه بالسيستاني؛ الذي طرح أن البديل عن نقل السلطة في يونيو هو تأجيل العملية سنتين لصعوبة إجراء الانتخابات. وتعبيرًا عن تصميمه على نقل السلطة قال: **"وإذا كانت الأمم المتحدة عاجزة أو غير راغبة في لعب دور مهم في العراق؛ فإن ذلك لن يقودنا إلى تأجيل عملية انتقال السلطة"**[87].

اكتشف بريمر قبل فوات كل الفرص أهمية موقع السيستاني، وربما انتبه إلى علامة قوة مميِّزة لدوره -كان يعتبرها علامة ضعف- وهي أن السيد لا يحمل مشروعًا سياسيًا خاصًا؛ بل يتشبث بدوره الإرشادي القوي؛ حيث يصعب معارضته من الأطراف السياسية متفرقة ومجتمعة؛ لذا سارع إلى خَطب وِده في كثير من التصريحات التي تعبر عن "**تشجيعه**" "**واحترامه**" لدور السيستاني الكبير. فهل يعد ذلك بداية تنازلات من أجل حل وسط بين التعيين والانتخاب؟ أم محاولة للالتفاف حول الواقع لتهدئته[88]؟

أما عن القوى الشيعية الأخرى التي تتخذ موقفًا مماثلاً في التعاون مع الولايات المتحدة وربما بدرجات أكبر؛ تأتي تنظيمات مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

ويمكن إيجاز فكر حزب الدعوة في عدة مبادئ: إن صياغة النظام السياسي واختيار شكل الحكم في العراق من حق الشعب العراقي وحده، ويتمتع كل مواطن عراقي بحرية العقيدة والفكر، وللمواطنين الحق في تشكيل أحزاب سياسية بما لا يتعارض مع أسس الاستقلال والسيادة الوطنية ووحدة العراق والانضمام إليها، كما يجب ضمان حرية الصحافة لكل التنظيمات السياسية والجمعيات الاجتماعية والنقابات المهنية ولكل المواطنين؛ بما يحقق وحدة الشعب العراقي ومصالحه الوطنية. كما يؤمن حزب الدعوة بحماية حقوق الأقليات الدينية والقومية وضمان حقوقها في المشاركة السياسية والانتخابات العامة والمحلية، وتخصيص مقاعد لممثليهم في المجلس الوطني تتناسب والحجم السكاني لهذه الأقليات داخل المجتمع العراقي، بالإضافة إلى حماية الحقوق الدينية والثقافية لهذه الأقليات.

ويشير الأستاذ محمد عبد الجبار إلى تأثر هذا الحزب في الفترة التي تلت قيام الثورة الإسلامية في إيران بصيغة **ولاية الفقيه** التي طرحها الإمام الخميني؛ وهي صيغة تختلف بعض الشيء عن الصيغة التي طرحها الإمام الصدر. ولكن الحزب تحول في الفترة الأخيرة إلى شعارات سياسية واقعية، وخفض من سقف أهدافه المعلنة، ولم يعد يطرح مسألة الدولة الإسلامية، ولا ولاية الفقيه؛ باستثناء بعض الجماعات المنشقة التي ما زالت تعمل باسم حزب الدعوة؛ مثل (**حزب الدعوة الإسلامية/ مؤتمر الشهيد الصدر، وحزب الدعوة الإسلامية/ مؤتمر الإمام الحسين، وحزب الدعوة الإسلامية/ المجلس الفقهي**)؛ وهي المجموعة التي ما زالت متمسكة بمقولتي الدولة الإسلامية وولاية الفقيه[89].

وأكد حزب الدعوة مفهومًا مختلطًا للنظام السياسي يمزج بين الشورى وولاية الفقيه؛ بحيث إن تفويض سلطة صنع القرار للفقيه لا تعني احتكاره للسلطة بدون مشورة الخبراء والمؤهلين للعب هذا الدور[90]. ويشارك حزب الدعوة في مجلس الحكم الانتقالي من خلال رئيسه إبراهيم الجعفري.

وقد أعلن أحد قيادات حزب الدعوة أنه بتأسيس نظام ديموقراطي في العراق؛ فإن الأغلبية الشيعية وهى 60% لن تمثل أي مشكلة؛ فالسلطة لن تكون لعبة صفرية، وكل الأقليات ستشعر بالطمأنينة؛ فإذا حاز الشيعة على حقوقهم فلن تظهر الحاجة لتأسيس دولة قطاعية sectaire؛ والتي ستكرس الانقسامات الداخلية، وتزيد من الصراعات مع دول الجوار[91].

ومثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية؛ تمتلك منظمة العمل الإسلامي (تحت زعامة آية الله محمد تاقي المدرسي) روابط -بشكل أو بآخر- بإيران أيضًا؛ حيث أقام بها. وقد

اتسم موقفه برفض الحرب الأمريكية، وفي نفس الوقت مهاجمة نظام صدام. ونادى بإقامة حكم تمثيلي لأغلبية الشعب في العراق[92].

إن رجال الدين المتكتلين في أحزاب سياسية عدة (في مقدمتها المجلس الأعلى وحزب الدعوة) لم يدعوا إلى الانتخابات المبكرة -من وراء السيستاني- سوى لتحقيق أهداف سياسية داخلية؛ من بينها كسر شوكة العلمانيين الشيعة ممن تمتعوا بعلاقات وطيدة مع الأمريكيين، وإجبارهم على التقرب من المرجعيات الدينية، والقبول بأدوارها السياسية. بل ولا يستبعد البعض أن يخفي الدينيون رغبة في بناء حكم ديني، ونمط مخفف من نظام ولاية الفقيه؛ مستغلين في ذلك خلافًا قديمًا بين السيستاني ومرشد الثورة الإيراني علي خامنئي. لكن ما زال الأمر على مستوى الفرضيات المستقبلية التي قد تكون خاطئة. فرجال الدين الشيعة العراقيون -وفق هذه النظرة- يريدون توسيع دورهم في السلطة السياسية أو في الشارع؛ لمواجهة عدة مستجدات: **أولها**- تحجيم الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر؛ الذي يمتلك سجلاً من التعارض مع السيستاني ورثه عن والده، **وثانيها**- تمديد الدور الشيعي أمام الطوائف الدينية الأخرى؛ عبر إضفاء طابع شيعي مطعم بالعلمانية على الحكم، **وثالثها**- التراجع المنظم الهادئ عن وعود مقطوعة للأكراد بمنحهم حقًا فيدراليًا في حكم أنفسهم في إطار الدولة العراقية الواحدة. وبالرغم من ذلك قد تكون هذه الأسباب في ذاتها كافية للتشكيك في دلالة التقارب الحاصل بين الجلبي والسيستاني والحكيم (قبل وفاته). لكن تبدو الإشكالية كبيرة عندما يصر بعض المحللين على النظر إلى الحالة الشيعية بدينييها وعلمانييها؛ على أساس أنها متحمسة من أجل تغيير الحالة العراقية من حكم سُني يضطهد الشيعة والأكراد، إلى حكم شيعي المضطهَدون فيه هم السُّنة والأكراد[93].

وفي ذلك الحين يقف الصدر متخذًا موضعًا مخالفًا من حيث تزايد درجة رفضه للمحتل الأمريكي، وداعيًا في مرحلة لاحقة إلى تصعيد المواجهة معه، بل و"**إرهابه**". وكان جاي جارنر الحكم الأمريكي السابق قد دعا مقتدى الصدر لحضور مؤتمر القيادات في الناصرية (في 28 إبريل 2003) ولكنه رفض قائلاً إنه لا يبغي المشاركة في حكومة تسيطر عليها الولايات المتحدة، وكذلك رفض حزب الدعوة هذا الاجتماع. ولكن عند مجيء بول بريمر اشترك كل من حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في مجلس الحكم الانتقالي، في حين استمر الصدر على رفضه، وأعلن لاحقًا أنه يتشكك في قدرة الأمريكيين على إنشاء حكومة عادلة في العراق، طالما يعارضون دولة شيعية[94]. وسيظل هناك تحدٍ كبير أمام الأمريكيين لفترة طويلة؛ وهو إدماج قوى مثل جماعة الصدر في "**العراق الديموقراطي**"، بدون أن تهيمن على النظام السياسي[95].

يظهر هناك اتجاه متفائل بتجمع الشيعة حول مطلب الانتخابات، وما قد يحدثه من تقارب داخل المشهد السياسي الشيعي في العراق؛ فالتجديد بالمطالبة بإجراء انتخابات تمثيلية يعد تطورًا إيجابيًا في أفق الحركة الشيعية العراقية، يدعم من الروابط بين علمانييها (زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي مثلاً) ورجال دينها (السيد السيستاني والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية). ويعتبر البعض أن أي تقارب ضمن النسيج الشيعي الداخلي سيعكس تأثيرات إيجابية على مجمل الحالة العراقية؛ خاصة إذا ما انتهج نهجًا سلميًا؛ فتزداد بذلك فرص الاعتدال داخل الحركة الشيعية العراقية، وتتعمق إمكانات تفاهمها مع غير الشيعة في العراق وغير المسلمين في الخارج. ويحتاج كل من الديني والعلماني لبعضهما البعض؛ فالعلمانيون-ومنهم الجلبي- يعرفون أن حظوظهم في أي انتخابات مستقبلية سيئة ما لم يضمنوا دعم المرجعية الشيعية العليا، أما رجال الدين فيعتقدون أن الشيعة قد يفشلون في التفاهم -مع الولايات المتحدة- على ضمان دور أساسي لهم في مستقبل العراق؛ إذا لم يستثمروا ورقة التعاون مع

العلمانيين الذين يتمتعون بعلاقات وطيدة مع الغرب والولايات المتحدة[96].

لقد كانت هناك رغبة لدى فقهاء الحركة الشيعية الشعبية في إثبات مركزية وأهمية هذه الحوزة العلمية، وأنها الأكثر شعبية وقوة من الجماعات الأخرى المنفية؛ وذلك باتباع جميع السبل السلمية الممكنة لتوصيل هذه الرسالة. ولكن من ناحية أخرى تدرك هذه الهيراركية الدينية الفقهية أن الولايات المتحدة لن تسمح "لأصحاب العمائم" بحكم العراق. وكما علق الشيخ عبد الرحمن السويلي؛ فإن الهدف إبلاغ الولايات المتحدة: "**دعي الشعب يختار**"، كما تم استبعاد النموذج الإيراني في الحكم كنموذج ملهم للنظام السياسي العراقي فيما بعد صدام؛ فالهدف هو "**حكم إسلامي ضامن للحريات**". ومن هنا أراد الوجه العام للحوزة أن يؤكد على الأسلوب غير العنيف للتعامل مع الأوضاع[97]. ويمثل مخرج الانتخابات حلاً ملائمًا لمجمل الشيعة بالنظر للخريطة الديموجرافية العامة للعراق، ولكنه ولا شك يمثل معضلة أمام المحتل الأمريكي وباقي الطوائف العراقية الأخرى (مثل السُّنة والأكراد) التي تحبذ نظامًا ديموقراطيًا عراقيًا، ولكن مع العمل على تحجيم الدور الشيعي، أو على الأقل عدم تماديه ليسيطر على النموذج السياسي بأكمله في المستقبل.

في الوقت الذي جاء مبدأ الانتخاب ليوحِّد الشيعة بمختلف تجمعاتهم العلمانية والدينية؛ تأتى مسألة دور الشريعة الإسلامية في عراق ما بعد صدام لتجتمع حولها معظم القوى الشيعية الدينية الرئيسية؛ مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة وحركة صدر، ولكن بدون تحديد إلى أي مدى وبأي وسيلة؛ وهو الأمر الذي من المتوقع أن يثير مزيدًا من الإشكاليات في المستقبل، ويزيد من قلق العلمانيين الشيعة[98].

– الموقف الشيعي من الدستور المؤقت:

واجهت عملية إصدار الدستور المؤقت، أو ما عرف "**بقانون إدارة البلاد**" مخاضًا صعبًا؛ حيث بدت الخلافات ليس فقط فيما بين داخل المجلس الحكم وبين وخارجه؛ بل أيضًا فيما بين أعضائه؛ خاصة حول المواد الدستورية التي تتناول دور الشريعة الإسلامية في العراق. وقد أدت اعتراضات الشيعة إلى تأجيل توقيع الدستور المؤقت (التاريخ). وهناك موقف شيعي عام متحفظ من هذه الوثيقة؛ وذلك على مستوى جميع القوى الشيعية. فقد قال حامد البياتي (المسئول البارز بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية) **إن الشيعة سيبذلون ما في وسعهم لتغيير الوضع، وأكد التزام الشيعة بما وقعوا عليه، ولكن إذا أتيحت لهم الفرصة لتغييره في المستقبل؛ فإنهم سيبذلون ما في وسعهم**[99].

وقد اعتبر السيستاني قانون إدارة الدولة (وهو الدستور العراقي المؤقت الموقع في مارس 2004) عائقًا أمام الدستور الدائم، ودعا لضرورة الموافقة على أي قانون انتقالي من قبل جمعية وطنية منتخبة[100]. وفي نفس الوقت جاءت بعض فقرات قانون إدارة البلاد العراقي معبرة عن رغبة في الاستجابة للمطالب الشيعية؛ ومنها التحديد بأن انتخاب الجمعية الوطنية بالاقتراع الشعبي المباشر سيجرى في يناير 2005؛ وذلك بعد أن أصرت المرجعيات الشيعية على تحديد موعد للانتخابات، بعدما اعتبرت بعثة تابعة للأمم المتحدة أنه لن يكون بالإمكان إجراء انتخابات عامة قبل عملية نقل السلطة من سلطة الائتلاف إلى العراقيين في 30 يونيو 2004[101].

تتركز المخاوف الآن حول آثار التطور الكبير الحادث في موقف الصدر تجاه الاحتلال، وما يمكن أن يؤدي إليه من انقسام خطير في الدوائر الشيعية العريضة، ويفوت "الفرصة التاريخية" المتوفرة أمام الشيعة للاستحواذ على دور مهيمن في النظام السياسي المستقبلي في العراق؛ وفق بعض الدوائر الشيعية. وما زال السيستاني يؤمن بأن الديموقراطية ستسمح

للشيعة بلعب دور سياسي فعال بالنظر إلى أغلبيتهم العددية[102].

وقد اعترض الشيعة على السلطات المعطاة للأكراد؛ الذين لا يمثلون على أقصى تقدير أكثر من 20%. وتركزت هذه الاعتراضات داخل المجلس نفسه؛ حيث اعترض عليها خمسة من أعضاء المجلس الشيعة؛ حيث سادت بينهم الشكوك حول نوايا الأكراد الانفصالية. وقد أثارت الفقرة التي تعطي لثلثي سكان ثلاث محافظات عراقية (المشار إليها بكردستان) حق الفيتو على الدستور الدائم المقبل؛ كثيرًا من الاعتراضات. وقبل أن يوافق هؤلاء الأعضاء على التوقيع تشاوروا مع آية الله السيستاني؛ الذي أيد الدستور ولكن مع بعض التحفظات عليه. كما أن الفقرة الخاصة بالفيدرالية اعتبرها الأعضاء الشيعة قنبلة موقوتة؛ لأنها تعطي الحق للأقلية الكردية لرفض قرارات الأغلبية العربية؛ مما يعطيها الدور الأكبر في صياغة الوضع المستقبلي للعراق[103].

وقدم الصدر نقدًا أكثر حدة للدستور المؤقت – باعتباره خطوةً مؤقتة مرهون استمرارها ببقاء الاحتلال. فهو يرفض وضع دستور للبلاد تحت مظلة الاحتلال، وأكد على ضرورة خروج المحتل، وشكك في قدرة المجلس الحاكم على تولي شئون السلطة بمفرده[104].

طوال عام كامل تلا الغزو الأمريكي للعراق؛ بزغ آية الله السيستاني كصوت رئيسي لتمثيل الشيعة في العراق. وفي المقابل اتجه الصدر للتعامل مع هذه الحقيقة الجديدة كأمر فرضته المتغيرات الجديدة وتوازنات الواقع السياسي، وعمل على عدم تصعيد هجومه على الموقف السياسي للسيستاني؛ بالرغم من الاختلافات في الرؤى التي تدور معظمها حول رغبة الصدر في تعظيم دور الفقهاء في الحياة العامة سياسيًا واجتماعيًا. وبالفعل بدأ السيستاني يلعب دورًا بارزًا في الحياة السياسية العراقية، يسيطر عليه النقد الموجه للخطط الأمريكية في نقل السلطة إلى العراقيين[105]. ولكن بدأ نجم الصدر يتصاعد على حساب آية الله السيستاني لأسباب كثيرة؛ من أهمها ملائمة خطابه الراديكالي لمطالب ومعاناة العراقيين جميعًا، وليس الشيعة فقط؛ خاصة بعد تداعيات الإحباط عقب صدور الدستور المؤقت في صورته النهائية.

– ملاحظات ختامية:

حتى كتابة هذه السطور؛ ما زالت الأحداث تتداعى بشدة على الساحة العراقية، بشكل يزيد من صعوبة التنبؤ بمسارها وإدراك مساحات التغيير فيما تنتهجه القوى الشيعية المختلفة من رؤى وسياسات.

إن الجماعات الشيعية –مثلها مثل باقي تنظيمات الطوائف المختلفة في العراق– تعمل في إطار مرحلة ما بعد سقوط النظام السلطوي الذي جثم طويلاً على صدر الشعب العراقي، وأفقده كثيرًا من موارد فعاليته السياسية. ومن هنا امتلأت الساحة الشيعية بعدد من التنظيمات؛ معظمها كان عاملاً إما في الخفاء أو في الخارج، وجاءت لتعبر عن فكرها ورؤيتها تجاه القضايا المصيرية التي يمر بها العراق، وتلاقت واختلفت فيما بينها. وأمام هذه التعددية التنافسية؛ جاءت المرجعية النجفية كمحور مؤسسي مهم للعمل الشيعي؛ لا يعبر عن نفسه في كوادر وهياكل تنظيمية حزبية، بقدر ما يعكس الطابع الهيراركي للمذهب الشيعي، والدور المركزي الذي يلعبه المجتهد في توجيه فكر ومسلك المسلم الشيعي.

من الأهمية إدراك العلاقة بين العام والخاص في الداخل الشيعي؛ فالشيعة كجماعة متمايزة تلتف حول مطالب عامة تجمعها؛ في الوقت الذي تتمايز داخليًا على المستوى التنظيمي والفكري جماعات تشترك كل منها في دعاوى وأهداف تخلق منطقة متمايزة يلتف حولها أعضاؤها، وتميزهم عن غيرهم. وقد تلتقي جماعتان أو أكثر حول بعض الأجزاء؛ مما يزيد الخريطة الشيعية تعقيدًا وتداخلاً.

وكان كما هي من القضايا المصيرية التي تتحكم في مستقبل العراق أهمية كبرى في إعادة ترتيب مكانة القوى

الشيعية المختلفة، وعلاقاتها ببعضها البعض؛ حتى باتت هذه المواقف الفكرية بمثابة المتغيرات المستقلة التي قد تتبعها متغيرات تابعة؛ مثل العشيرة والقبيلة والحزب وما إلى ذلك. ونظرًا للظروف الموضوعية الصعبة التي يمر بها الشعب العراقي؛ كانت إشكالية كيفية التعامل مع المحتل الأمريكي تحظى بأولوية كبرى؛ خاصة وأنها تؤثر تأثيرًا كبيرًا على الاعتراف بشرعية وقبول الترتيبات التي تتم تحت مظلة الاحتلال، وبمباركة الولايات المتحدة. فعندما ساد اختيار عدم المقاومة بين جميع الجماعات الشيعية (حتى تلك التي تعارض الاحتلال الأمريكي بلهجة أشد وتنتقد هذه السلبية بصوت أعلى مثل جماعة الصدر) تقبل الشيعة مبدئيًا الخطوات البطيئة التي ترعاها الولايات المتحدة لنقل السلطة للعراقيين، وإنشاء النظام السياسي فيما بعد صدام، وبدأوا في التفاوض حول التفاصيل والإجراءات والكيفية. بينما عندما تعالى صوت أكثر الحركات رفضًا للوجود أمريكي ونزل إلى الشارع ليوقد حركة المقاومة؛ تراجع الحديث عن شكل النظام السياسي المستقبلي؛ فتأجُّج الصراعات المضادة للاحتلال حتم معالجة القضية الحالة؛ وهى الموقف من الاحتلال الأمريكي، والتي هي أهم من ممارساته المختلفة؛ سواء اليومية، أو تلك الراسمة لمستقبل العراق.

وعلى مستوى الرؤى السياسية التي تعالج المنظومة السياسية المستقبلية للعراق؛ تأتى الديموقراطية وعلى رأسها الانتخابات محورًا للإجماع بين الشيعة؛ فهي قضية لا تثير جدلاً كبيرًا فيما بين القوى الشيعية (كمسألة مقاومة المحتل مثلاً أو الاشتراك في مجلي الحكم الانتقالي). ، أو الانخراط في العمل السياسي تحت مظلة الاحتلال، والاشتراك في مجلس الحكم الانتقالي. إن اطمئنان الشيعة لأغلبيتهم العددية يجعلهم من أكثر الطوائف العراقية سعيًا لإجراء عملية انتخابية، وتعد بالنسبة لكثير منهم فرصة تاريخية لتصحيح المعضلة التاريخية التي عاشوها لقرون؛ وهي كونهم أغلبية تُعامل كأقلية داخل العراق؛ فلقد ألقت الخبرة التاريخية الصعبة التي مر بها الشيعة في العراق بظلالها على حاضر الشيعة وتصورهم للشكل الأفضل للمستقبل.

الشيعة جماعة متمايزة ديناميكية، ولكنها عراقية في نهاية المطاف، وجزء من النسيج العراقي العام، وتعاني نفس أزماته، وتتوق لنفس آماله في الاستقلال والديموقراطية. ولكن تصور الشيعة لدورها في تحقيق مثل هذه الغايات هو الأمر الذي بات محل جدل حتى داخل السياق الشيعي ذاته؛ بحيث يتعذر الحديث عن إجماع شيعي عام حول المسلك الصحيح للوصول إلى هذه الطموحات؛ فبين داعٍ للمقاومة وبين طالب للتهدئة انقسمت القوى الشيعية عند تحديد موقفها تجاه الاحتلال الأمريكي، وبين رافض ومتشكك في المنظومة السياسية التي تصاغ تحت إدارة الاحتلال وبين مؤمن بضرورة التعامل مع الواقع المر كما هو ساعيًا لتغييره في المستقبل إن استطاع؛ تباينت التنظيمات والشخصيات الشيعية في مواقفها وفي نظرتها للمؤسسات السياسية الضعيفة الحالية، ولشكل النظام السياسي المستقبلي. ولكن تظل أهدافٌ مثل الحفاظ على وحدة العراق، والسعي لتحقيق استقلاله، وتأسيس نموذجه الديموقراطي؛ أمرًا يجتمع حوله ليس الشيعة فقط؛ بل جميع العراقيين. وإن ظل التحدي على مستوى الوسائل والآليات لتحقيق ذلك.

---

(1) Juan Cole," The United States and Shi`ite Religious Factions in Post-Ba`thist Iraq", Middle East Journal, Vol57, No4, Autumn 2003, p545.
(2) Moura Naim, "Des chiites opprimes et souvent trahis", Le Monde, Lundi 31 Mrs 2003, p15.
(3) استراتيجية المخططات الأمريكية في العراق، السبت 1424/12/2هـ الموافق 2004/1/24م,
http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2004/1/1-24-1.htm
(4) Yitzhak Nakkash, "The nature of Shi`ism in Iraq", Faleh Abdul-Jabar (ed), Ayatollahs, Sufis and Ideologues: state, religion and social movements in Iraq, 2001,p30.
(5) Ibid,p28-29.
(6) Juan Cole,op-cit , p550.
(7) Yitzhak Nakkash, ,op-cit,p30-31.
(8) Ibid,p32.

(9) Juan Cole, ,op-cit, p547.

(10) فهمي هويدي، "العراك في العراق: السنة والشيعة"، الأهرام، 23 ديسمبر 2003، ص11.

(11) فهمي هويدي، "العراك في العراق: السنة والشيعة"، 2003/12/28،
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/12/article17.shtml

(12) محمد بن المختار الشنقيطي، الاحتلال والمسألة الطائفية في العراق، السبت 1424/12/9هـ الموافق 2004/1/31م،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/5/5-27-1.htm

(13) الدولة والدين والمجتمع في العراق،2002/12/02,
http://www.aljazeera.net/programs/book/articles/2002/12/12-7-1.htm

(14) Peter Heine," Zghurt and Shmurt: aspects of the traditional Shi`i society", Faleh Abdul-Jabar (ed), op-cit,p37-38.

(15) Milan Rai, Regime Unchanged: why the war on Iraq changed nothing, Pluto Press, London, 2003, p156.

(16) Juan Cole, op-cit, p563.

(17) Peter Heine, op-cit, p42.

(18) استراتيجية المخططات الأمريكية في العراق، السبت 1424/12/2هـ الموافق 2004/1/24م,
http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2004/1/1-24-1.htm

(19) المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2004/1/1-24-1.htm

(20) Milan Rai, op-cit,, p151.

(21) إبراهيم غرابية، "الحركة الشيعية في العراق..التاريخ والمستقبل"، 1424/8/23هـ الموافق 2003/10/19م,
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/10/10-19-1.htm

(22) على إسماعيل نصار، "مرجعيات الشيعة ووطأة الانقسام السياسي"، 1424/7/4هـ الموافق 2003/8/31م،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm

(23) إبراهيم غرابية، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/10/10-19-1.htm

(24) Milan Rai, op-cit, p. 153.

(25) Yitzhak Nakkash, op-cit,,P32.

(26) Moura Naim, op-cit, p. 15.

(27) Yitzhak Nakkash, op-cit,, p. 24-27.

(28) "المرجعيات الشيعية..الاصطفافات والولاءات والصراعات"، الثلاثاء 1424/3/26هـ الموافق 2003/5/27م،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/5/5-27-1.htm

(29) إبراهيم غرابية، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/10/10-19-1.htm

(30) Milan Rai, op-cit,, p. 153.

(31) Juan Cole, op-cit, p. 543.

(32) Ibid, p. 544.

(33) "استراتيجية المخططات الأمريكية في العراق"، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2004/1/1-24-1.htm

(34) Milan Rai, op-cit, p. 152.

(35) Ibid, p. 153.

(36) على نصار، ''المرجعيات الشيعية ومحنة المقاومةالعراقية''، 1424/7/24هـ الموافق 2003/9/20م,
http://www.aljazeera.net/point_views/2003/9/9-20-1.h

(37) المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/point_views/2003/9/9-20-1.htm

(38) إبراهيم غرابية، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/10/10-19-1.htm

(39) السيد هاني الفحص،لماذا لا يعلن السيستاني الجهاد المسلح، 2004/01/29،
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/01/article13.shtml

(40) على إسماعيل نصار، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm

(41) Talib Aziz," The political Theory of Muhammad Baqir Sadr", Faleh Abdul-Jabar,(ed), op-cit, p. 242-243.

(42) Juan Cole, op-cit,, p. 554.

(43) Ibid, p. 554-555.

(44) إبراهيم غرابية، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/10/10-19-1.htm

(45) Juan Cole, op-cit, p. 559.

(46) Ibid, p. 544.

(47) Ibid, p. 565.

(48) على إسماعيل نصار، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm

(49) إبراهيم غرايبة، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/10/10-19-1.htm
(50) المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/10/10-19-1.htm
(51) Milan Rai, Regime Unchanged: why the war on Iraq changed nothing, Pluto Press, London, 2003, p154.
(52) "المرجعيات الشيعية..الاصطفافات والولاءات والصراعات"،
1424/3/26هـ الموافق 2003/5/27م،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/5/5-27-1.htm
(53) Milan Rai, op-cit, p. 155.
(54) Juan Cole, op-cit, p. 543-544.
(55) على نصار، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/point_views/2003/9/9-20-1.htm
(56) Juan Cole, op-cit,, p. 547-548.
(57) فهمي هويدي، "العراك في العراق: السنة والشيعة"، المرجع السابق، ص11.
(58) "استراتيجية المخططات الأمريكية في العراق"، المرجع السابق،
1424/12/2هـ الموافق 2004/1/24م,
http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2004/1/1-24-1.htm
(59) Juan Cole, op-cit, p. 557.
(60) "المرجعيات الشيعية..الاصطفافات والولاءات والصراعات"،
1424/3/26هـ الموافق 2003/5/27م،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/5/5-27-1.htm
(61) على إسماعيل نصار، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm
(62) المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm
(63) على نصار، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/point_views/2003/9/9-20-1.htm
(64) فهمي هويدي، "العراك في العراق – 4 – السنة والشيعة،المرجع السابق، ص11.
(65) فهمي هويدي، المرجع السابق،

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/12/article17.shtml

(66) سامي شورش، "تقارب إيجابي بين علمانيي شيعة العراق ورجال دينها"، الحياة، 2004/2/1, 01p17-03.txt/story.htm
(67) فهمي هويدي، "العراك في العراق – 4 – السنة والشيعة"، المرجع السابق، ص11.
(68) Moura Naim, op-cit, p.15.
(69) Ibid, p16.
(70) على إسماعيل نصار، المرجع السابق,
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm
(71) المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm
(72) "المرجعيات الشيعية..الاصطفافات والولاءات والصراعات"، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/5/5-27-1.htm
(73) "استراتيجية المخططات الأمريكية في العراق"، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2004/1/1-24-1.htm
(74) السيد هاني الفحص، المرجع السابق،

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/01/article13.shtml
(75) Milan Rai, op-cit, p. 153.
(76) Ibid, p. 156-157.
(77) Jim Lob, "Shiite Uprisals signals double trouble for U.S experts", April 5th 2004, http://www.ipsnews.net/interna.asp?idnews=23189.
(78) Milan Rai, op-cit,, p. 153.
(79) على إسماعيل نصار، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm
(80) محمد السيد غنايم، "مجلس الحكم الانتقالي.. الواقع وسيناريوهات المستقبل"، 2004/4/6،
www.aljazeeranet.com
(81) "مظاهرات في البصرة تؤيد دعوة السيستاني لنقل السلطة"،
1424/11/23هـ الموافق 2004/1/15م,
http://www.aljazeera.net/point_views/2004/1/1-31-1.htm
(82) على إسماعيل نصار، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/8/8-31-1.htm
(83) "استراتيجية المخططات الأمريكية في العراق"، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/programs/no_limits/articles/2004/1/1-24-1.htm

(84) "على السيستاني"، 1424/11/24هـ الموافق 2004/1/16م,
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2004/1/1-16-12.htm
(85) "الانتخابات العراقية بين التأخير والتعجيل"، 1424/11/30هـ الموافق 2004/1/22م,
http://www.aljazeera.net/programs/iraqseen/2004/1/1-22-1.htm
(86) "السيستاني يرفض صيغة أمريكية بشأن الحكومة المؤقتة"، 1424/11/20هـ الموافق 2004/1/12م,
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2004/1/1-12-4.htm
(87) السيد هاني الفحص، المرجع السابق،

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/01/article13.shtml
(88) المرجع السابق،

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/01/article13.shtml
(89) إبراهيم غرايبة، المرجع السابق،
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/10/10-19-1.htm
(90) Abdul-Halim Al Ruhaimi, The Daqwa Islami party, Faleh Abdul-Jabar(ed), op-cit,,p.158.
(91) Moura Naim, op-cit, p.16.
(92) "Les oppossants", Le Monde, Lundi 31 Mars 2003, p.15.

(93) سامي شوروش، المرجع السابق،01p17-03.txt/story.html

(94) Juan Cole, op-cit, p.559.
(95) Ibid, p.543.

(96) سامي شوروش، المرجع السابق,

http://www.daralhayat.com/opinion/currents/011800/20040131-01p17-03.txt/story.html

(97) Milan Rai, op-cit, p.151-152.
(98) Nadra Saouli," Iraqi Shiite Majority Turning Against US led Coalition",Arab Media Watch, April 4th 2004,
www.arabmediawatch.com/modules.php?
(99) " المجلس الانتقالي يوقع "قانون إدارة الدولة" بعد تأجيلات"، الخليج، 9 مارس2004، ص1.

(100) "إيران ودول عربية وأجنبية ترحب بالخطوة، والسيستاني يعتبر "المؤقت" معيقًا "للدائم""، الخليج، 9 مارس 2004، ص1.
(101) "المجلس الانتقالي يوقع "قانون إدارة الدولة" بعد تأجيلات"، المرجع السابق، ص1.
(102) Neil Macfarquhar, "Arabs Worry over extremism while evoking vindications", April 9 2004, http://www.nytimes.com/2004/04/09/international/middleeast/09ARAB.html?th
(103) Hussein Hendawy, "Analysis: Iraq`s Shiite-Kurds Differences", United Press International, March 12 2004,
www.whashingtontimes.com/upi-breaking
(104) معاوية الزبير، "دستور مؤقت وخلافات جذرية بين قوى العراق السياسية"، 8-3-2004.
(105) Anthony Shadid and Sewell Chan, "Militant clerics incites Iraqy Shiite majority", Monday, April 05, 2004, The Washington Post,

http://seattletimes.nwsource.com/html/nationworld/2001895780_sadr05.html